الأمم المتحدة

A/C.1/67/PV.3

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٣**

الثلاثاء ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد بيركايا . . . . . (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البيانات الاستهلالية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب أيما ترحيب بالممثلة السامية لشؤون نزع السلاح السيدة أنجيلا كين. وأتشرف بدعوتها لمخاطبة اللجنة من المنصة.

السيدة كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة اللجنة الأولى، ويسرني بصفة خاصة أن أحيي أعضاء الوفود الذين ينضمون إلينا للمرة الأولى. وأنا آسفة لعدم تمكني من حضور جلسة اللجنة الأولى يوم أمس. حيث أنني سافرت إلى الشرق الأوسط في إطار بعثة مرتبطة بنزع السلاح، وعدت الليلة الماضية.

يشرفني أن أهنئ الرئيس بانتخابه، لتوجيه أعمالنا. وستستفيد اللجنة من الخبرة الطويلة للسفير بركايا فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، والتزامه الشخصي بتلك القضية، لفترة طويلة بعد الأسابيع المقبلة. أود أيضا الإشادة بأعضاء المكتب، والتأكيد لهم ولجميع الوفود على تعاوننا الكامل مع مكتب شؤون نزع السلاح طوال أعمال اللجنة.

ونظرت العديد من الوفود، إلى جانب العديد من مراقبي المجتمع المدني، إلى مداولات العام الماضي، ببعض القلق. وتمثلت العبارات التي سمعتها وصفا لتلك الدورة بأنها كانت ''محبطة'' و ''مخيبة للآمال بشدة''، إلى جانب تعليقات تشير إلى ''أجواء من التوتر'' و ''اختلافات كبيرة في وجهات النظر''. وأظهرت المداولات المتعلقة بقرارات نزع السلاح النووي على وجه الخصوص، وفرة في الخطوط الحمراء وندرة في الأضواء الخضراء. وتجسد بعض تلك الشواغل، المصاعب القائمة منذ أمد طويل في آلية الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح، بما في ذلك المأزق الحاصل في مؤتمر نزع السلاح، وعدم القدرة المزمنة لهيئة نزع السلاح على تحقيق توافق في الآراء، والتاريخ الطويل من التصويت المنقسم بشأن بعض القرارات الرئيسية للجنة الأولى.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وتعكس شواغل أخرى نفاد الصبر على بطء التقدم المحرز في نزع السلاح النووي، إضافة إلى استمرار المخاوف من الانتشار النووي في ثلاث مناطق على الأقل.

ولا نزال نشهد مستويات مرتفعة للغاية من الإنفاق العسكري على النطاق العالمي، على الرغم من الأزمة المالية العالمية، في ذات الوقت الذي يستمر فيه تجاهل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة. ولا نزال نرى مزيدا من الجهود الرامية إلى تطوير الأسلحة قياسا إلى عدم بذل جهود تذكر بهدف ترسيخ السلام.

وبوجه عام، فإننا نواجه تحديات جديدة فيما يتعلق بتنامي سيادة القانون في مجال نزع السلاح. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. ولا تزال هناك عقبات كبيرة تؤخر – جنبا إلى جنب مع تضارب المصالح – إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، بل تؤخر أيضا الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة متعددة الأطراف لوقف إنتاج المواد الإنشطارية.

ولم تحقق أي من المعاهدات الرئيسية المعنية بالتصدي لأسلحة الدمار الشامل عضوية عالمية بعد. ولا تزال المزاعم المتعلقة بعدم الامتثال تحيط بجميع الالتزامات الرئيسية ذات الصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، بالإضافة إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. لا تزال هناك مقاومة قوية لبدء المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية، على الرغم من الدعم القوي لتحقيق تلك الغاية الذي أعربت عنه ما يزيد عن ١٤٠ دولة من الدول الأعضاء. ولا تزال هناك العديد من بروتوكولات المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي بانتظار التصديق عليها. وعلاوة على ذلك، فليس حتى الآن ثمة معاهدات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح تختص بالتصدي لمسألة منظومات إيصال الأسلحة النووية والدفاع بالقذائف أو أسلحة الفضاء.

وبعد ذكر هذه المخاوف جميعا، يخلص المرء إلى استنتاج مفاده أن عملية التعاون المتعدد الأطراف بغية النهوض بهدف نزع السلاح وعدم الانتشار برمتها قد توقفت. وليس ثمة عنصر مفاجئ في جميع هذه المخاوف التي ذكرتها، نظرا إلى تعقيد المسائل المدرجة على جدول أعمال اللجنة، بما في ذلك بعض المسائل التي ظلت تشغل اللجنة على مدى عقود عديدة.

وقد ترث الأجيال القادمة بعض تلك التحديات أيضا. ويسرني في ذلك الصدد، أن أذكّر الوفود بأن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لتقرير الأمين العام الأول عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124). ووفقا لذلك التقرير، فإن أغراض التثقيف في هذه المجالات تتمثل في تمكين المواطنين من الإسهام في تحقيق تدابير ملموسة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. وإذ نأخذ في الاعتبار العديد من الصعوبات التي واجهناها في السعي إلى تحقيق تلك الغايات، فإن من رأيي أنه لا جدال في أن تلك الصعوبات تعزى إلى حد كبير إلى التباين في سياسات وأولويات الدول الأعضاء، أكثر من أنها تعود إلى عيوب في المنظمة أو في ولاية هذه اللجنة. ويكمن التحدي الأساسي في تنسيق الجهود الوطنية لتحقيق الغايات المشتركة.

ولا تزال اللجنة تكافح عاما بعد الآخر من أجل إحراز تقدم تدريجي عبر الحلول الجزئية للمشاكل الكبرى، مع عدم إغفال أهدافنا الأساسية المشتركة في ذات الوقت. ومن المناسب هنا أن نذكر كيف وصف الأمين العام السابق داغ همرشولد هذه العملية ذات مرة بالقول ”لقد دأبت الأمم المتحدة على إنهاء الاختلافات أو تعطيلها على نحو يساعد على التوصل إلى حلول تعالج المصالح المشتركة وتطبيق مبادئ الميثاق“.

ويجب أن يظل هذا السعي الهادف إلى تحقيق المصلحة المشتركة محور تركيز رئيسيا لمداولات هذه اللجنة التي يجب ألا تصبح مجرد ساحة أخرى لتحقيق المصالح المتضاربة لدولة ما على على حساب الدول الأخرى. فهناك بالفعل العديد من هذه الساحات في مجالات أخرى أيضا.

ولدينا الكثير لنتعلمه من أسلافنا الذين وضعوا أسسا قوية ويتوقع أن نبني عليها. ودعا بول – هنري سباك – في البيان الذي أدلى به بعد فترة قصيرة من انتخابه رئيسا للجمعية العامة الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦– جميع الوفود إلى أن تتذكر أثناء الدفع بمصالحها الوطنية الخاصة، أن تلك المصالح يجب أن تتحقق – على حد تعبيره – في إطار خدمة المصلحة العامة على نطاق أوسع (انظر A/PV.2، صفحة ٤٨)

وسيكون بوسع هذه اللجنة وبقية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح استعادة الزخم، ومواصلة تعزيز معايير نزع السلاح عندما تدرك الدول الأعضاء أن هناك انسجاما بالفعل بين المصالح الوطنية والمصالح العامة. فذلك ما رمى إليه الأمين العام بان كي – مون عندما وصف نزع السلاح النووي ذات مرة بأنه ''الصالح العام العالمي من الطراز الأول''.

فمن خلال النهوض بالمصالح المشتركة لجميع الدول، إنما ننهض بمصالح كل واحدة من فرادى الدول أيضا. وتلك هي الروح التي من شأنها إعادة تنشيط جهود نزع السلاح العالمي. وهل ثمة مكان ووقت أفضل للشروع في تنفيذ ذلك أكثر من هذه الدورة السابعة والستين من مداولات اللجنة الأولى للجمعية العامة ؟

وما أسهل اتباع نهج مزاولة الأعمال على النحو المعتاد، غير أنه لن يكون كافيا لحل المشاكل التي نواجهها في تحقيق أهداف نزع السلاح، ولن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة العالمية التي نواجهها في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ولنتذكر بهذه المناسبة العبارة الصينية للأزمة التي تجمع بين عنصرين أحدهما يمثل ''خطرا'' والآخر ''فرصة''. ونحن ندرك جميعا المخاطر التي ستترتب عن عدم حل هذه الأزمة تحديدا في أقرب وقت ممكن. وعليه، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه هذه اللجنة يتمثل في استكشاف أو خلق فرص جديدة لإحراز التقدم في مجموعة كاملة من التحديات التي نواجهها. ولنعمل معا على تحويل تلك المخاطر إلى فرص مشتركة جديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أنجغيلا كين على بيانها الذي أعطانا لمحة شاملة ووصفا للحالة الراهنة لنزع السلاح والتحديات التي تنتظرنا.

بنود جدول الأعمال من ٨٦ إلى ١٠٢ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد ماونغ واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا وبلدي، ميانمار.

بدايةً، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم بحرارة، بصفتكم زميلا وشقيقا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على توليكم منصب رئيس اللجنة الأولى. ونحن واثقون من أن مداولاتنا ستصل إلى خاتمة ناجحة في في ظل توجيكم المقتدر وقيادتكم الرشيدة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم عن جدارة. وتقدم الرابطة من جانبها، الدعم والتعاون التامين في تنفيذ مسؤولياتكم الهامة.

تضطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا – بما تحققه من تنمية مستدامة، ولما تتميز به من موقع جغرافي استراتيجي، وقيم في المنطقة – بدور هام للغاية في صون وتعزيز السلام

والاستقرار في المنطقة، فضلا عن الإسهام في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

لقد اتفق زعماء الرابطة، خلال مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الثامن عشر المعقود في أيار/مايو ٢٠١١ على الشروع في عملية لإنشاء معهد للسلام والمصالحة تابع للرابطة. ويشكل إنشاء المعهد أحد المجالات ذات الأولوية في إطار خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. واعتمد زعماء الرابطة الطريقة التي يدشن بها المعهد رسميا أثناء انعقاد مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا التاسع عشر. وكرر الزعماء ذكر الأمر نفسه أيضا في مؤتمر قمة الرابطة العشرين. وأعلنت الرابطة أثناء اجتماع وزراء خارجيتها الخامس والأربعين المعقود في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ أن المعهد سيدشن في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢ أثناء انعقاد مؤتمر قمة الرابطة الحادي والعشرين.

ورحب زعماء الرابطة أيضا أثناء مؤتمر قمة الرابطة العشرين الذي عقد في بنوم بنه في نيسان/أبريل من هذا العام، بإنشاء شبكة الهيئات التنظيمية النووية أو الجهات ذات العلاقة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بهدف تعزيز الأنشطة التنظيمية النووية وتعزيز الأمان والأمن النوويين، فضلا عن تعزيز الضمانات النووية في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يتوقع أن تؤسس الشبكة بحلول نهاية هذا العام. كما ستدعم الشبكة هدف الرابطة المتمثل في الحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقةً خالية من الأسلحة النووية، وستسهم في تحقيق ذلك الهدف.

تعترف الرابطة بالدور المهم لاتفاقية الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا بوصفها مدونة للسلوك لتنظيم العلاقات بين الدول في هذه المنطقة. في هذا الصدد، ترحب الرابطة بانضمام الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة للمعاهدة في تموز/يوليه ٢٠١٢. ونتطلع إلى انضمام البرازيل في وقت مبكر، كما يثلج صدرنا أن عددا من الدول غير الأعضاء في الرابطة لا تزال تظهر اهتمامها بالانضمام لهذه المعاهدة. ونحن نعتبر ذلك بمثابة إشارة إيجابية والتزاما منها بتعزيز التعاون مع الرابطة وصون السلم والأمن في المنطقة.

يظل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى على جدول أعمال نزع السلاح لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشدد على أن تعددية الأطراف والحلول التي تتفق عليها أطراف متعددة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا الحاجة إلى تنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ وتجدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الواردة في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol. I))، ولا سيما الإجراءات الـ ٢٢ بشأن نزع السلاح النووي. وفي حين ترحب دول الرابطة الأطراف في المعاهدة بنجاح الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، فإنها تدعو إلى التنفيذ الكامل للإجراءات التي اعتُمدت في عام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وتشدد الدول الأعضاء في الرابطة على أهمية ضمان الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعيد التأكيد على أن المعاهدة صك أساسي يحظر التجارب النووية كافة على الأرض ويحظر تحديث الأسلحة النووية الموجودة وبالتالي يحول دون تطوير رؤوس نووية جديدة ووسائل إيصالها وتقودنا إلى نزع السلاح النووي. وإذ نرحب بمصادقة كل من أندونيسيا وغواتيمالا وغينيا على معاهدة الحظر الشامل

للتجارب النووية، فإننا نجدد دعوتنا لجميع الدول وخاصة تلك التي لا بد من مصادقتها لتدخل المعاهدة حيز النفاذ، للتوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها في وقت قريب.

وتلتزم الدول الأعضاء في الرابطة بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وستظل تسهم فيها في إطار عمل اللجنة الأولى. وبهذه الروح، ستقدم الدول الأعضاء في الرابطة مشروعي قرارين مرة أخرى هذا العام. نحن مقتنعون بأن مجرد وجود الأسلحة النووية في كوكبنا وغياب نظام قانوني للقضاء التام على تلك الأسلحة يشكل تهديدا للبشرية.

ستطرح ماليزيا على الطاولة مرة أخرى مشروع قرار معنونا ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“. ويتمحور القرار حول ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع في ٨ تموز/يوليو ١٩٩٦ من أن هناك التزاما بالسعي، بنيّة صادقة، إلى إجراء مفاوضات تُفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام تلك المفاوضات.

وتماشيا مع أولويتنا العليا في جدول أعمال نزع السلاح، ستقدم ميانمار بدورها مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي في الدورة الحالية. وقد عُرض هذا القرار لأول مرة في اللجنة الأولى عام ١٩٩٥. وتشارك في تقديمه الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والعديد من البلدان الأخرى المتماثلة التفكير. وفي جملة أمور، يحث مشروع القرار، الدول الحائزة للأسلحة النووية على وقف التحسين النوعي للأسلحة النووية ومنظومات إيصالها، ووقف تطويرها، وإنتاجها وتكديسها بهدف اتخاذ تدابير فورية تؤدي إلى القضاء التام عليها في إطار زمني محدد.

يشدد كلا مشروعي القرارين على ما توليه الدول الأعضاء في الرابطة من الأولوية والأهمية لمسألة نزع السلاح النووي. قد تكون هناك آراء مختلفة بشأن النهج الضرورية لتحقيق هدفنا المشترك. ويحدونا وطيد الأمل في أن تدعمنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتشارك معنا في تقديم مشاريع قراراتنا.

لا تنفك رابطة أمم جنوب شرق آسيا ترى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومركز منغوليا بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية، يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز نزع السلاح النووي العالمي وأنظمة منع الانتشار.

تلحظ رابطة أمم جنوب شرق آسيا التقدم المحرز في اختتام المفاوضات بين الرابطة والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن بروتوكول معاهدة جعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتتطلع إلى توقيع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول المعاهدة والوثائق ذات الصلة في أقرب وقت ممكن.

في مسعى لتعزيز جهودنا الهادفة إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على المستوى الدولي، تؤكد الرابطة على أهمية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية حيث لا توجد، ولا سيما في الشرق الأوسط. تؤيد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المقرر عقده في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ونود أن نشدد على أن من الضروري، في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة في منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وتؤكد الرابطة من جديد على الدور الرئيسي الذي تؤديه اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية

وتدمير تلك الأسلحة في مكافحة أسلحة الدمار الشامل، التي تشكل تهديدا خطيرا للبشرية. ولهذا السبب، نحث مرة أخرى على الانضمام إلى هذه الاتفاقيات في أقرب فرصة ممكنة الدولَ التي لم تنضم إليها بعد لكي تكسبها الطابع العالمي.

تتشاطر الدول الأعضاء في الرابطة القلق بخصوص الأثر السلبي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي.

ولذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، علاوة على تكديسها بشكل مفرط وانتشارها بلا ضوابط في العديد من مناطق العالم. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن نشجع على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠١١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بصورة كاملة وفعالة. وفي ذلك الصدد ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه (A/CONF.192/2012/RC/4، المرفق الأول) المعقود في نيويورك خلال الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

وترى الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن نطاق ومعايير وتنفيذ الأحكام الختامية للاتفاقية المتعلقة بالتخليص الجمركي في مجال النقل الدولي للسلع بمركبات الطرق المعروفة باسم ”AGT“ فضلا عن المشاركة والمساعدة على تنفيذها على نطاق دولي تشكل جميعا عناصر مفيدة لمشروع معاهدة لتجارة الأسلحة. وينبغي أن تكون المعاهدة المقترحة لتجارة الأسلحة عالمية، مع مراعاة فئات سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، إلى جانب العناصر الهامة التي أثارها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة التابع للأمم المتحدة.

وتؤكد الرابطة أن لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها وحماية سيادتها وسلامتها الإقليمية. وفي ذلك السياق، تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ونقلها داخل أراضيها. ونرى أن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة لمترق إلى مستوى توقعات الرابطة.

وتدرك الرابطة الآثار الإنسانية الضارة التي يسببها استخدام الألغام الأرضية والذخائر العنقودية. ونلاحظ في ذلك الصدد أن ١٦٠ بلدا قد صدقت على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وانضمت إليها. ونرحب بالاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس إنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في بنوم بنه في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتتطلع الرابطة إلى الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في تلك الاتفاقية، المقرر عقده في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر في جنيف. وندرك أيضا أهمية العمل المنجز في الاجتماع الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، الذي عقد في أوسلو في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر.

وتكرر الدول الأعضاء في الرابطة التأكيد على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح بالنسبة للمجتمع الدولي، ونشعر بخيبة الأمل إزاء استمرار الجمود في المؤتمر أثناء دورته المعقودة في العام الماضي. وفي ذلك الصدد، تدعو الرابطة جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى إظهار أقصى مستويات الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدما بالمؤتمر. ونكرر دعوتنا إلى

المؤتمر إلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل على أساس من جدول أعماله الذي ينبغي أن يعالج، بين جملة أمور، المسائل الأساسية الأربع وفقا لنظامه الداخلي مع الأخذ في الاعتبار بالشواغل الأمنية لجميع الدول. وندعو المؤتمر أيضا إلى أن ينشئ في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية القصوى لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. وتؤيد الرابطة أيضا تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، تشدد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا على ضرورة مضاعفة جهودنا لبلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح العام والكامل، مع إيلاء اهتمام خاص إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية باعتباره مسألة ذات أولوية قصوى.

السيد رومان – موري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي وارتباحي الشخصي إلى أن صديقي العزيز، السيد ديسرا بيركايا، يترأس أعمال اللجنة الأولى. ومثلما كان من دواعي السرور والشرف بالنسبة لي أن أتقاسم الخبرة السابقة مع الرئيس في مجال نزع السلاح أثناء عملنا معا في جنيف، فإن بوسعي أن أشهد على كفاءته المهنية وتفانيه ومعرفته العميقة بمسائل نزع السلاح. وعليه، يمكننا أن نعوّل على اختتام دورة ناجحة للجنة الأولى بكل تأكيد.

إن لبيرو عظيم الشرف أن تمثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مكتب التنسيق الذي تترأسه إندونيسيا. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدي الكامل من أجل التنفيذ الكامل للمهام المنوطة بالرئيس من قبل الجمعية العامة. وأود أيضا أن أرحب وأشيد بالممثلة السامية للأمين العام لشؤون نزع السلاح، صديقتنا السيدة أنغيلا كين، التي نتمنى لها كل النجاح في عملها.

وأود أن أؤيد ما قاله في وقت سابق الممثل الدائم لشيلي، الذي تكلم باسم الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأود، بصفة عامة، أن أؤيد البيانات التي أدلت بها حركة عدم الانحياز.

أود أولا، أن أتطرق إلى تلك الأسلحة التي تعتبر على صعيد الممارسة الأشد خطورة بين جميع الأسلحة التي تلحق أكبر الضرر بالبشرية، ألا وهي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وليس من المستغرب على الإطلاق أن يشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدا خطيرا للحكومات، ليس في البلدان النامية فحسب، بل في البلدان المتقدمة النمو أيضا. وحين يتعلق الأمر بالبلدان النامية، فإن الأثر المزعزع للاستقرار جراء تلك الأسلحة عند تحولها إلى الجماعات غير المشروعة سيء للغاية. فهي تسهم دائما في تفاقم العنف المسلح، ويجري استخدامها يوميا، ليس فقط لأغراض الجرائم العادية، ولكن أيضا في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وفي حالة بلدي فإن هذه الظاهرة ترتبط ببقايا أنشطة الإرهاب الطائشة التي ألحقت الضرر ببلدي على مدى يقرب من عقدين من الزمان. ومنطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هي إحدى المناطق التي كانت للأسف، الأكثر تضررا من الفوضى الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤكد عناوين الصحف اليومية أن عدد الوفيات التي تسببها تلك الأسلحة مرتفع للغاية في ذلك الجزء من العالم. بيد أن ذلك الشاغل لا يقتصر على أمريكا اللاتينية وحدها. فقد شهدنا الأثر المزعزع للاستقرار جراء تلك الأسلحة في أفريقيا والشرق الأوسط علاوة على مناطق أخرى في العالم. ولم تنج البلدان المتقدمة النمو من هذه الآفة. وشهدنا أيضا العواقب الخطيرة التي لا يمكن معالجتها ويمكن أن تسببها حيازة تلك الأسلحة بطريقة عشوائية على السكان المدنيين. وتندرج الحالات المحزنة التي شهدتها أمريكا الشمالية وأوروبا في ذلك التاريخ القاتم.

ولا تقتصر المسألة على مجرد ضمان عدم وقوع تلك الأسلحة في أيد غير مشروعة فحسب، بل علينا أيضا ضمان أن تستوفي حيازة الأسلحة هذه وأجزائها ومكوناتها وذخائرها بطريقة قانونية الحد الأدنى من المعايير الأمنية المطلوبة لنمنع بذلك حدوث المشاهد المروعة، مثل تلك التي شهدناها في الأشهر الأخيرة. ولذلك السبب يؤيد وفد بلدي اعتماد معاهدة لتنظيم تجارة الأسلحة على وجه الاستعجال. وقد كنا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق ذلك الهدف في تموز/يوليه. غير أننا لم نتفق جميعا على تحقيق ذلك الهدف للأسف، وكما يقول المثل: فقد تعثرنا في في اللحظة الأخيرة. غير أننا لانزال نرى على الرغم من ذلك أن لدينا الوقت لتحقيق ذلك الهدف. وعليه، يؤيد وفد بلدي الدعوة إلى عقد جولة جديدة من المفاوضات في عام ٢٠١٣، كي نواصل العمل – استنادا إلى مشروع المعاهدة الذي تم التفاوض عليه في تموز/يوليه – ونمضي إلى اعتماد معاهدة قوية لتنظيم تجارة الأسلحة.

ويشكل اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه (A/CONF.192/2012/RC/4، المرفق الأول) إشارة إيجابية للغاية عندما يتعلق الأمر بميدان نزع السلاح. وعليه، نود أن نكرر تقديرنا للسفيرة جوي أوغو، الممثلة الدائمة لنيجيريا، التي جعلت قيادتها التوفيق بين المواقف والتوصل إلى توافق للآراء بشأن تلك الوثيقة أمرا ممكنا في نهاية المطاف.

ولئن كنا نأمل بإعداد وثيقة أكثر طموحا وتشمل الذخائر، أجزاء وعناصر، أو إشارة أوضح إلى تحويل الأسلحة أو التجارة عبر الحدود، فإننا ندرك أن الوثيقة المتفق عليها كانت أقصى حد تمكن عدد من الحكومات من قبوله في ذلك الوقت. ومع ذلك، لا تزال حكومة بلدنا تشعر بالحيرة من تردد عدد من الوفود التي، بالرغم من علمها بان برنامج العمل ليس ملزما قانونا، لا تزال تعارض إحراز تقدم في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بذريعة عدم رغبتها في إعادة فتح المناقشات بشأن برنامج العمل. وفي هذه المناسبة، نؤكد مجددا على التزامنا الكامل بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل وبالتالي سنعمل بالترافق مع الدول الأعضاء الأخرى خلال المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٨.

وإحدى المسائل التي تحظى باهتمام كبير لبلدي وللعديد من البلدان في جميع أرجاء العالم هي المسألة المتعلقة بالذخائر. فقد شهدنا إثارة ذلك الموضوع خلال المفاوضات بشأن عقد اتفاقية لتجارة الأسلحة. كما كانت مشمولة، بدرجة أقل، في المناقشات المتعلقة ببرنامج العمل. ومع ذلك، لم يتمكن أي من ذاكين المنتديين من ضمان إدراجها، ولذلك نحن نرى أن الوقت حان لكي تتناول الجمعية العامة واللجنة الأولى ذلك الموضوع العاجل بغية كفالة ألا نسمع بعد الآن أي ذرائع تتعلق بزعم عدم وجود منتدى مناسب أو ولاية. ولذلك السبب سيعمل وفد بلدي مع جميع الوفود المهتمة لاستكشاف الوسائل والآليات التي ستمكننا من تناول ذلك الموضوع العاجل في سياق الأمم المتحدة.

ولن يكون من قبيل المفاجأة في إطار اللجنة الأولى، أن بيرو، كدليل إضافي على نزعتنا للسلام والتزامنا بنزع السلاح، أودعت، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، صك تصديقها على صك اتفاقية الذخائر العنقودية. وبناء على ذلك، بدأ نفاذ ذلك الصك الدولي الهام لدى تصديق بيرو عليه، وهو دليل إضافي على التزام بلدي بألا يقوم إطلاقا باستخدام الذخائر العنقودية أو بتطويرها أو بصنعها أو بحيازتها أو بتخزينها أو بحفظها أو بنقلها.

ويمثل نزع السلاح النووي ومنع الانتشار مسألة أخرى تكتسي أهمية كبيرة لبلدي، وعلى وجه الخصوص، لخادمكم المتواضع. وإضافة إلى التأكيد مجددا على التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلوكو، التي أنشأت أول

منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما أدى بدوره إلى إنشاء أمانة عامة لتنفيذ تلك المعاهدة، وهي وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تشرفت بتولي رئاستها لفترتين متعاقبين، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر مناشدتنا جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار إلى أن تفعل ذلك فورا وبدون قيود.

كما نشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية وأي دول أخرى مذكورة في البرتوكولات ذات الصلة للمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكولات المذكورة إلى أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية. كما نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع أو تصدق على أي من البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ولم تبد تحفظات أو تصدر إعلانات انفرادية تؤثر على عملية إخلاء العالم من الأسلحة النووية، أن تعدل تلك الإعلانات أو التحفظات أو تسحبها.

ولذلك نحن نتطلع إلى أن يعقد هذا العام المؤتمر المقبل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولا شك أن تحقيق ذلك الهدف سيكون خطوة هامة إلى الأمام لنزع السلاح النووي وجميع أشكال نزع السلاح التي تشمل أسلحة الدمار الشامل في جميع أرجاء العالم.

وفي حين تؤيد بيرو جميع المبادرات الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية، التي ينبغي أن تؤيدها جميع البلدان، فإننا نكرر دعوتنا جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية، سواء كانت معلنة أو غير معلنة، أن تمضي قدما نحو نزع السلاح النووي الفعال والقابل للتحقق منه.

وفي ما يتعلق بالأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥، فان بيرو شاركت في الدورة الأولى للجنة الأولى، التي عقدت في آذار/مارس في فيينا، وستشارك في الاجتماع المقرر عقده في جنيف في عام ٢٠١٣. ونأمل بإحراز تقدم كبير وبالعمل معا نحو تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت خلال مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠.

وسأكون مقصرا إذا لم أشير بإيجاز إلى آلية نزع السلاح. وكما يعلم أعضاء الجمعية، كلفتني الدول الأعضاء بتولي رئاسة الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لهذا العام؛ وتبدأ دورة هذا العام دورة تستمر لفترة ثلاث سنوات لذلك الجهاز التداولي. وصدقوني، لقد بذلت كل ما يمكن من جهد بدني لأكون استباقيا في محاولة لتخليص هيئة نزع السلاح من المستنقع الذي ظلت غارقة فيه لفترة أعوام. وللأسف – وعلينا أن نكون واقعيين – لم تكن الظروف مؤاتية لإحراز تقدم، حتى نحو التوصل إلى اتفاق بشأن إعداد توصيات. وتمكننا، ببذل جهود مضنية، من الاتفاق بشأن بندين لجدول الأعمال ستنظر فيها هيئة نزع السلاح في مداولاتها خلال العالمين المقبلين، وهما تحديدا، التوصيات بشأن تحقيق نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية، والتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وسأتوسع في تناول تلك المسألة في الاجتماع بشأن آلية نزع السلاح، حيث سأخاطب الجمعية بصفتي رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ومع أننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق في الجهاز التداولي لآلية نزع السلاح، فان الحالة في جهاز التفاوض بلا منازع، مؤتمر نزع السلاح، تبعث على المزيد من اليأس.

وعلى مدى الأعوام الستة الماضية، عملت أمينا عاما لمؤتمر نزع السلاح. وتشهد هيئة المجلس في قصر الأمم بجنيف على الجهود التي بذلت في محاولة لاستجلاء تفاصيل ما يدور داخل المجلس، وهو أمر أثبت، للأسف، انه مستحيل. وبعد مرور

عام، لا يزال ذلك الجهاز غير قادر على التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. ولا يزال واقعا في حبائل شبكة من صنعه، بسبب انعدام الإرادة السياسية، ومعطلا بالمسائل الإجرائية، مع تهميشه لولايته الحقيقية، وهي تحديدا، التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح. ووفد بلدي يعتبر حالة الشلل تلك أمرا لا يمكن الدفاع عنه. ولذلك، نحن منفتحون لتقييم جميع الاقتراحات المطروحة للنظر فيها في مسعى للتوصل إلى آليات تمكننا من التغلب على حالة الجمود السخيفة.

وبيرو على اقتناع بأنه من خلال التدابير الفعالة لبناء الثقة، يمكن للدول إحراز تقدم صوب إدماج وتعزيز الآليات والإجراءات التعاونية التي ستمكننا من التصدي، على أساس عاجل، للفقر المدقع وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي. ولذلك من الملح أن نواصل التشجيع على جميع المستويات على تهيئة مناخ مؤات لتحديد الأسلحة الرامي إلى الحد من الأسلحة التقليدية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وذلك سيمكن كل الدول من تخصيص المزيد من الموارد نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة الالتزامات التي قطعت نحو تحقيق الأهداف الدولية بدون تجاهل الاحتياجات المشروعة في مجالي الدفاع والأمن. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا على ضرورة تعزيز التعاون المتبادل وتدابير بناء الثقة في مجال الدفاع، فضلا عن أهمية ضمان أن تتسم النفقات الدفاعية بالشفافية الكاملة وان تكون متاحة لاطلاع الجمهور عليها في كل الدول.

كما يجب أن أتطرق بإيجاز لأعمال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يستضيفه بلدي في عاصمتنا، ليما. ومع أنني سأتطرق لأعمال المركز الإقليمي بالمزيد من التفصيل خلال المناقشة المواضيعية بشأن نزع السلاح الإقليمي، أود أن أؤكد على الدور الهام الذي يضطلع به المركز الإقليمي والدعم الذي يقدمه، إلى جانب دول المنطقة، لتشجيع مجموعة من المبادرات الرامية إلى اتخاذ تدابير بناء الثقة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات، التي تمثل تهديدا خطيرا للأمن العام في المنطقة. وفي ذلك الصدد، قدم المركز الإقليمي المساعدة في زيادة بناء القدرات والتدريب والدعم القانوني والمساعدة الفنية ونفذ جهودا للتوعية والإعلان بغية ضمان التنفيذ الوطني للصكوك العالمية والإقليمية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بيرو الثابت نحو نزع السلاح ومنع الانتشار. وفي الأعوام الأخيرة، عادت مسألة نزع السلاح لتتصدر جدول الأعمال الدولي. فلا نضيع هذه الفرصة الفريدة لاتخاذ تدابير تسهم بطريقة قوية نحو تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ولا بد أن توجه الجهود التي نبذلها في سياق أعمال اللجنة الأولى نحو بلوغ ذلك الهدف. وفي ذلك الصدد، أرجو أن تعولوا على التزام بيرو الكامل ودعمها ودعم خادمكم المتواضع – في أعمالكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر السفير رومان – مورَي على بيانه وعلى كرمه بتبادل تجربته الأولى معي في ميدان نزع السلاح.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة. ووفد بلدي على معرفة وثيقة بكم من خلال عملكم الذي نكنّ له تقديرا كبيرا في جنيف، ويسرنا أن نتمكن من المشاركة في جهود نزع السلاح تحت قيادتكم مرة أخرى. ونؤكد تعاوننا معكم إلى أقصى حد ممكن.

ولكي يتسنى لنا إحراز التقدم في مجال نزع السلاح، فإن من الأهمية بمكان أن نجدد عزمنا في اللجنة الأولى على نحو سنوي في ضوء التطورات المستجدة. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، فإذا

نظرنا إلى ال ١٢ شهرا الماضية منذ بدء الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، فإن بوسعنا أن نرى تحقيق العديد من الإنجازات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإبراز القليل منها فحسب.

فقد عقد في نيسان/أبريل وأيار/مايو الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في فيينا بصورة ناجحة. وكان ذلك الاجتماع الأول للجنة التحضيرية عقب اعتماد خطة عمل معاهدة عدم الانتشار (انظر NPT/CONF.2010/50 Vol 1) في عام ٢٠١٠. ونتيجة لاجتماع اللجنة التحضيرية، فقد توصلت الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة على حد سواء إلى فهم مشترك بشأن ضرورة التنفيذ التام لخطة العمل ونحن نمضي صوب عقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

ولكي نقترب من تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فإن من الواضح بجلاء أن جهود نزع السلاح النووي التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية تكتسي أهمية قصوى. ونود أن نرحب مرة أخرى في ذلك السياق، بالمؤتمر الذي عقدته الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس في حزيران/يونيه في واشنطن، العاصمة. ويحدونا أمل كبير أن تسفر عملية الدول الخمس الدائمة العضوية عن نتائج عملية ملموسة في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر اليابان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية جهدا هاما للغاية ليس من شأنه الإسهام في استقرار المناطق فحسب، بل في استقرار المجتمع الدولي بأسره. ويحدونا الأمل في ذلك الصدد، أن توقع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الإضافي لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في موعد مبكر. ونتمنى النجاح أيضا في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو الذي اتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونرى تحقيقا لتلك الغاية، أن بوسع الدول خارج المنطقة أن تسهم أيضا في تحقيق الهدف الرامي إلى إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط.

ولا تضطلع الدول الحائزة للأسلحة النووية بجهود نزع السلاح وحدها، بل تشارك الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة أيضا بنشاط في ذلك المجال. وقد عقدت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح – بصفتها مبادرة مجموعة أقاليمية من البلدان بما فيها بلدي – اجتماعها الوزاري الخامس هنا في نيويورك في الشهر الماضي. وتعمل المبادرة عبر هذه الاجتماعات على تعميق المناقشات على مستوى رفيع بهدف تنفيذ خطة عمل معاهدة عد الانتشار لعام ٢٠١٠ على نحو مطرد، فضلا عن تقديم مقترحات عملية فيما يتعلق بجهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في الأجلين المتوسط والطويل على حد سواء. وتؤكد المبادرة على وجه الخصوص على تحسين الشفافية باعتبارها شرطا أساسيا لا غنى عنه للمضي قدما بجهود نزع السلاح النووي. ونحن عازمون على مواصلة جهودنا الرامية إلى دعم تدابير بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وستقدم اليابان مرة أخرى هذا العام مشروع القرار المعنون ”العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ بوصفه موجها للجهود التي تبذلها جميع الدول في مجال نزع السلاح. ويحدونا أمل قوي في أن يحظى مشروع قرارنا بأكبر عدد ممكن من المقدمين والمؤيدين.

وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، فإننا لا نزال غير راضين عما تحقق. وعلى وجه التحديد فإن اليابان تشعر بقلق بالغ إزاء فشل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى هذا العام في الوفاء بتوقعات المجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة، بسبب عدم قدرته على الشروع في العمل الموضوعي، وخصوصا بدء المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتدرك اليابان أهمية اتباع نهج تدريجي

في جهود نزع السلاح النووي بغية تحقيق عالم سلمي آمن وخال من الأسلحة النووية، وأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تشكل الخطوة المنطقية التالية.

ولا نزال نرى أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب للغاية لتلك المفاوضات. ومع ذلك، وبالنظر إلى الجمود الحالي في المؤتمر، فإننا نرى أن من الضروري أن تنظر اللجنة الأولى في الدورة الحالية بشأن السبل المؤدية إلى التغلب على ذلك الجمود. وعليه، تؤيد اليابان بقوة الجهود التي تبذلها كندا، فضلا عن جهود البلدان النشطة في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح فيما يتعلق بتقديم مقترحات ملموسة من أجل المضي قدما بالمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويشكل تزايد خطر الانتشار النووي مصدر قلق آخر مستمر بالنسبة للمجتمع الدولي. وعلى وجه الخصوص، فإن استمرار تطوير البرامج والقذائف النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، يشكل انتهاكا خطيرا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فتلك الأنشطة لا تضر بالاستقرار والأمن في منطقة آسيا فحسب، بل بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. وتحث اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لجميع التزاماتها وتعهداتها الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن والبيان المشترك المنبثق عن المحادثات السداسية الأطراف في عام ٢٠٠٥. وتحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على التخلي عن جميع برامجها المتعلقة بتطوير الأسلحة والقذائف النووية بشكل قابل للتحقق ولا رجعة فيه. وعلاوة على ذلك، نشدد على أهمية التزام جميع البلدان بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتشكل المسألة النووية الإيرانية أيضا مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره. وتحث اليابان إيران على الامتثال لمتطلبات القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو إيران أيضا إلى أن تتخذ إجراءات موضوعية على الفور بهدف استعادة ثقة المجتمع الدولي في برامجها النووية.

ولا يقتصر نزع السلاح على المسائل النووية وحدها، فهناك جهود مكثفة تستهدف الأسلحة التقليدية أيضا، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق معاهدة تجارة الأسلحة. ومن المخيب للآمال أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه لم يتمكن من اعتماد صك ملزم قانونا. ومع ذلك، فنحن الآن على مشارف التوصل إلى معاهدة هامة جديدة لتحديد الأسلحة. وبالتالي فإن من الضروري أن نختتم في موعد مبكر مفاوضات على أساس نص مشروع المعاهدة القائم. وستواصل اليابان الإسهام بصورة نشطة وبناءة في تلك المفاوضات، نظرا لمشاركتها في صياغة مشروع القرار بشأن إبرام معاهدة تجارة الأسلحة.

ومن أجل النهوض بعملية نزع السلاح، فإنه لا بد من تعميق الفهم فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار بين السكان على نطاق واسع بغض النظر عن الحدود أو الأجيال، وخاصة بين فئات الشباب الذين هم قادة الغد. تحقيقا لتلك الغاية، ستواصل اليابان مهمتها المتعلقة بنقل خبرتها إلى الجيل المقبل فيما يتعلق بالنتائج المدمرة المترتبة عن استخدام الأسلحة النووية. واستنادا إلى إيمانها القوي بأهمية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإن اليابان مصممة على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز تثقيف المواطنين والعالم بأسره في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد إيراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن وفد شيلي يهنئكم سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى. ونحن على ثقة بأنه تحت قيادتكم سيدي، التي تم الاعتراف بها بحق في هذه اللجنة، ستتكلل أعمالنا بالنجاح.

إننا نؤيد البيان الذي أدلي به في الجلسة الثانية، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من قبل نائب رئيسها، والبيان الذي أدلي به في نفس الجلسة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وعلى الرغم من أنه كان ثمة عدد من الإشارات الإيجابية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي خلال العامين الماضيين، لا نزال نشعر بالقلق جراء أعراض الركود في بعض مجالات التركيز في جدول أعمال نزع السلاح. ونشعر بالقلق كذلك جراء التقدم البطيء في تنفيذ خريطة الطريق التي منحنا إياها المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن ناحية إيجابية، شكل دخول معاهدة الأسلحة الاستراتيجية حيز النفاذ، بلا شك خطوة هامة في اتجاه تحقيق ذلك الهدف. إننا نحث الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تنفيذها على وجه السرعة وأن يواصلا تخفيض ترساناتهما النووية، وكذلك مواصلة وتعميق الحوار الذي بدأ في باريس خلال العام الماضي بهدف تحقيق قدر أكبر من الشفافية وتعزيز الثقة المتبادلة وإظهار قيادة مستدامة بخصوص هذه المسألة. إننا نرحب بالتصديقات الأخيرة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك التصديق من طرف دولة مدرجة اسمها في المرفق الثاني.

وعلى الرغم من إسهام الجهود الانفرادية والثنائية والإقليمية في تحقيق هدف نزع السلاح، يوجد في مجال المفاوضات المتعددة الأطراف، علامات جمود نعلمها جميعا، والتي ناقشناها باستفاضة هنا وفي محافل أخرى. ويتطلب تحقيق التقدم إرادة سياسية من جانب الدول، لكن ذلك يتطلب إرساء آليات وظيفية، تمكنها من تنفيذها. كما نؤكد من جديد التزامنا بالعمل المتعدد الأطراف بشكل عام، وفي مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بشكل خاص. إننا نقدر المؤسسات المتعددة الأطراف الفعالة الخاصة بنزع السلاح والأمن التي تعمل بغية ضمان المصالح الأمنية للمجتمع الدولي ككل ولكل دولة.

بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات من الجمود، فإن مؤتمر نزع السلاح الآن في حالة يمكن وصفها بأنها واهية. وتتطلب عملية التنشيط التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق يمكّن المؤتمر من استئناف وظائفه التفاوضية، توافق آراء سياسي واسع، يمكن أن يتشكل في في إطار، تشعر فيه البلدان أنه بوسعها المشاركة بفعالية في بناء عالم آمن، وحماية مصالحها الوطنية المشروعة.

يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يكون منتدى رائدا لهذه المفاوضات. ولكن نظرا للوضع الراهن غير المحدد، يبدو من الصعب على نحو متزايد، التشكيك في شرعية البحث عن خيارات بديلة لجعل آلية نزع السلاح تعمل حقا. ولذلك فإننا ندعو إلى تجديد الجهود للتوصل إلى توافق آراء حتى يتسنى للمؤتمر اعتماد برنامج متوازن وشامل للعمل، ليشمل المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، بما في ذلك مسألة المخزونات الحالية. ويمكن أن يساعد التطرق لتلك المواضيع على كسر الجمود الذي نشهده الآن.

إننا نؤكد من جديد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووين، ونؤكد أهمية قبولها على نطاق عالمي والتنفيذ المتوازن وغير التمييزي لأركانها الثلاثة وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار، والحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

إننا نعيد التأكيد على الحاجة إلى المتابعة الوثيقة للمؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار، وخطة عملها. وندعم الأعمال التي تم الاضطلاع بها لهذه الغاية، من خلال مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، فيما يخص دعم اتخاذ

مبادرات ملموسة. كما أننا نؤيد أيضا البيان المشترك الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر عن وزراء خارجية وممثلي أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان.

بوصفنا أعضاء في أول منطقة مكتظة بالسكان، خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة تلاتيلولكو، نؤكد من جديد أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وإسهامها في تحقيق السلم والأمن. وفي ذلك الصدد، نحث جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالالتزام الذي تعهدت به في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، من أجل المضي قدما بعملية التنفيذ للمؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠١٢ بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن الضروري اضطلاع جميع البلدان في المنطقة، بدورها في عملية التخلي عن الأسلحة النووية، والانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

ونعتقد أنه ينبغي تناول نزع السلاح النووي، من خلال العمل في نفس الوقت على مواصلة خفض الأسلحة النووية بهدف التخلص التام منها، والقضاء المبكر على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، والحد من دور الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن الوطني، والتطبيق المستمر لمبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية، وتشجيع الثقة المتبادلة. كما ندعو أيضا إلى إجراء تخفيض فعال لحالات وضع نظم الأسلحة النووية المنتشرة، في حالة تأهب.

وفي هذا الإطار، فإننا نعتبر بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رابطا أساسيا. وتعتبره شيلي أحد الأهداف الأساسية الواردة في جدول أعمال نزع السلاح. ولذلك، فقد قدمنا ترشيح السفير ألفريدو لابي، لمنصب الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تحبذ شيلي تعزيز نظام الضمانات الدولي، وتوطيده من خلال القبول العالمي للبروتوكول الإضافي. وتشكل إمكانية استخدام جهات من غير الدول أو جماعات إرهابية للأسلحة النووية، تهديدا كامنا للمجتمع الدولي. ولذلك فإننا نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن النووي من خلال التعاون الدولي، وشاركنا بنشاط في مؤتمرات قمم الأمن النووي التي عقدت حتى الآن.

تؤكد شيلي مجددا التزامها بدعم الإجراءات المتعددة الأطراف، المتخذة لصالح نزع السلاح وعدم الانتشار وحظر استخدام جميع أسلحة الدمار الشامل. وكذلك إدانة الاستخدام العسكري للأسلحة البيولوجية والكيميائية من قبل أي بلد تحت أي ظرف من الظروف، ونحث الدول على الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

كانت السنوات القليلة الماضية فترة مثمرة لتوحيد الصكوك التنظيمية، والنهوض بها في مجال الأسلحة التقليدية. على سبيل المثال، يمثل بدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية في آب/أغسطس ٢٠١٠، خطوة نوعية إلى الأمام في مجال القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، نؤكد أيضا دعمنا لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتقيدنا بها، والحاجة إلى المضي قدما في اتجاه القضاء التام على هذه الألغام.

يود وفد شيلي تسليط الضوء على الجهود الرامية إلى التوصل إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، حتى ونحن نأسف لأن المؤتمر لم ينجح في تحقيق ذلك خلال شهر تموز/يوليه الماضي. إننا نؤمن إيمانا راسخا بضرورة التوصل إلى اتفاق قوي وملزم قانونا بشأن وضع أعلى المعايير، فيما يخص نقل الأسلحة التقليدية. ولذلك، فإننا ندعو إلى بذل جهود جديدة بشأن هذه المسألة، على أساس التقدم الكبير المحرز في مؤتمر تموز/يوليه.

ومن المجالات الأخرى التي ثمة حاجة إلى إحراز تقدم فيها، مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إنها آفة تعادل عمليا، آثارها التي تقاس بالنظر إلى حياة الناس التي دمرت، أسلحة الدمار الشامل. كما نؤيد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحن نرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لاستعراض التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ برنامج العمل (A/CONF.192/2012/RC/1، المرفق الأول)، المعقود خلال الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر، ونحث جميع الدول على مواصلة العمل من أجل تنفيذ البرنامج.

كما نشدد على الحاجة إلى الالتزام الراسخ، والإرادة السياسية اللازمة لتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة اللازمة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، نأمل في الإسهام بشكل بناء في أعمال اللجنة الأولى. ونختتم بياننا من خلال إعادة تأكيد التزام شيلي بنزع السلاح.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بمشاركة المتكلمين السابقين تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ونحن على ثقة بأن اللجنة الأولى ستكمل مداولاتها بنجاح تحت قيادتكم المقتدرة.

إننا نعيش في عالم أصبح الأمن فيه غير قابل للتجزئة. ومن ناحية أخرى، وخلافا لنمط التفكير القديم، فإننا نعيش في عصر لا يمكن الادعاء فيه بأن المزيد من الأسلحة سيؤدي إلى مزيد من الأمن. وهنا تكمن ميزة نزع السلاح. وعلى الرغم من أننا شهدنا مؤخرا بعض التطورات الواعدة، غير أن الحقيقة البديهية أيضا أن هناك للأسف، شعورا مستمرا بالضيق في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح برمته. ولا تزال رؤية عدم التسامح مطلقا مع الانتشار على الصعيد العالمي بعيدة جدا عن المنال.

وأود، عقب تقاسم هذه الأفكار الأولية، أن أعرب بإيجاز عن وجهة نظر تركيا إزاء المسائل المختلفة المدرجة في جدول أعمالنا. فبحكم موقع تركيا في منطقة تشكل مصدر قلق خاص فيما يتصل بانتشار أسلحة الدمار الشامل، فإنها تواصل رصد التطورات في هذا المجال بيقظة تامة، فضلا عن مشاركتها في الجهود الجماعية الرامية إلى وضع تدابير لعكس ذلك الاتجاه المثير للقلق.

وتستبعد سياسة تركيا الأمنية إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها. وندعو إلى نزع السلاح بصورة شاملة وعالمية، وندعم جميع الجهود الرامية إلى صون الأمن الدولي عن طريق تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح المتعدد الأطراف. وتركيا دولة طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بعدم الانتشار ونظم الرقابة على التصدير، وتتطلع إلى تنفيذ وتعزيز تلك التدابير على النطاق العالمي وعلى نحو فعال.

لقد أحرز بعض التقدم في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين في السنوات الأخيرة. لكن على الرغم من ذلك التقدم، فإن الرؤية المتمثلة في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا تزال بعيدة المنال. وتتشاطر تركيا تلك الرؤية وتؤيد بكل الصدق العمل على تحقيق ذلك الهدف ضمن الإطار الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فذلك هو الصك الدولي الرئيسي في المجال النووي الذي يوفر إطارا متوازنا بشكل جيد، ويتألف من ثلاث ركائز متكاملة يعزز بعضها بعضا: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وترى تركيا أن من شأن التعامل العادل والمتوازن مع تلك الركائز الثلاث أن يعزز نزاهة ومصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار. ولكن بعض البلدان، للأسف، لا تزال خارج إطار ذلك النظام. ونؤيد إضفاء الطابع العالمي عليه، علاوة على تنفيذه على نحو مستمر وفعال وبحسن نية.

لقد انضمت تركيا، إلى جانب تسعة بلدان تشاطرها الرأي، إلى مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح التي دشنتها أستراليا واليابان في عام ٢٠١٠. وتسعى تلك المبادرة إلى العمل على تنفيذ النتائج التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتشارك تركيا أيضا في الفريق المعني بالمناقشة النووية، وهو فريق عمل غير رسمي أنشئ تحت قيادة كازاخستان، ويعنى بتوفير منتدى لعقد مناقشات صريحة ومفتوحة بشأن كيفية تحقيق التقدم نحو نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

نحن نعترف بنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتباره أداة أساسية في الجهود العالمية المبذولة في مجال عدم الانتشار. وتدرك تركيا في ذلك السياق، الحاجة إلى مزيد من تعزيز وتعميم سلطة الوكالة في مجال التحقق. ومن رأينا أن الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الملحق بها يشكلان معيار تحقق لا غنى عنه. وندعو جميع الدول التي لم توقّع أو تصدّق بعد على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولها الإضافي، إلى أن تفعل ذلك وتعمل على تنفيذهما في أقرب وقت ممكن.

ونرى أن تعزيز نظام ضمانات الوكالة وزيادة دورها في النهوض بالاستخدام الآمن والسلمي للطاقة النووية ضروريان أيضا لاستدامة نظام عدم الانتشار في الأجل الطويل. ونحن على إيمان راسخ بأنه ينبغي أن تكون الدول التي تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات، قادرة على الوصول إلى التكنولوجيا النووية المدنية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار. ومن رأينا أن ذلك سيسهم في زيادة تعزيز وتعميم نظام معاهدة عدم الانتشار. وبنا عليه، فإنه لا مناص من أن نكفل أيضا اتخاذ جميع الخطوات المطلوبة كي لا تتحول البرامج النووية من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية.

لقد شهدنا خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية تزايدا في الزخم السياسي المؤيد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يعتبر دخولها حيز النفاذ مسألة ذات أولوية. وندعو مرة أخرى على وجه الاستعجال، دول المرفق ٢ المتبقية إلى التصديق على المعاهدة دون إبطاء، على النحو المطلوب لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

ولدينا إيمان راسخ بأنه ليس في مستطاع الأسلحة النووية أو أية أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل أن توفر أمنا إضافيا لأي بلد في هذا العصر. بل على العكس من ذلك، فإن حيازة تلك الأسلحة أو السعي وراءها من شأنهما أن يقوضا الأمن والاستقرار الإقليميين. وعليه، فإن تركيا تؤيد وتولي أهمية كبيرة لجميع الخطوات المجدية المؤدية إلى إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بطريقة فعالة يمكن التحقق منها، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط. وعليه، فإننا نتطلع إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملا بالمقرر المتخذ في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

ونرى أن ذلك المؤتمر يمثل خطوة أولية من عملية طويلة يتوقف نجاحها على المشاركة السياسية الفعلية من جميع الدول في المنطقة. ونرحب بالجهود التي يبذلها الميسّر من أجل عقد ذلك المؤتمر ونؤكد دعمنا لها. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، أنغيلا كين، في ذلك الصدد.

ومن الضروري تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح كي تتمكن تلك الهيئة من استئناف دورها القيادي. وفي حين أن هناك العديد من وجهات النظر فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي

بها تنشيط المؤتمر، فإننا نفضل أن تتم في إطار المؤتمر نفسه. ويمكن أن تكون الجهود الأخرى، مثل الجلسات التي عقدتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وتموز/يوليه ٢٠١١ مفيدة في بناء زخم قوي، فضلا عن الإعراب عن توقعات المجتمع الدولي بشأن استئناف الأعمال الفنية للمؤتمر.

ولا شك أن المعايير الخاصة بالمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي من صميم المأزق الحالي لمؤتمر نزع السلاح. وستؤيد تركيا – عند النظر في الخطوات المقبلة التي ستتخذ بشأن المؤتمر – مشروع قرار يضع في الاعتبار الحالة الراهنة، ويؤيد الجهود الجارية، الرامية إلى كسر الجمود في المؤتمر ويقترح طريقا مقبولا للسير قدما. وقد يمكّن التقدم المحرز بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مؤتمر نزع السلاح من إحراز تقدم مواز في مجالات أخرى، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وضمانات الأمن السلبية، علاوة على منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولا يقتصر خطر الانتشار على أسلحة الدمار الشامل فحسب.

إن انتشار الأسلحة التقليدية يشكل مصدرا آخر من مصادر القلق بالنسبة لنا. وفي الواقع، فإن التكديس المفرط والانتشار المنفلت للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكلان تهديدا كبيرا للسلم والأمن، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان. وهناك أيضا علاقة موثقة توثيقا جيدا جدا بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والإرهاب،

وتركيا، بوصفها بلدا يعاني من الإرهاب، ستواصل بنشاط إسهامها في جميع الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة والمحافل الأخرى لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال وضع المعايير والقواعد الهادفة إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبه. وفي هذا الصدد، لا تزال تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال وزيادة تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه من جميع جوانبه. وفي السياق نفسه، يسرنا أن المؤتمر الاستعراضي بخصوص الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠١٢ قد أفضى إلى نتائج.

كما تواصل تركيا دعم إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، التي ينبغي أن توقف الاتجار غير المنظم وغير المنضبط بالأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي وتؤسس لمعايير مشتركة قوية وفعالة وملزمة قانونيا للتجارة الدولية بالأسلحة. وعلى الرغم من أن مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة لم يتمكن، للأسف، من إختتام أعماله بنجاح، إلا أن علينا أن لا نتخلى عن الجهود المبذولة لتحقيق هدفنا. ولذلك، نؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر في أوائل عام ٢٠١٣، استنادا إلى نص مشروع معاهدة تجارة الأسلحة (A/CONF.217/CRP.1) المقدم من رئيسة المؤتمر في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢.

ونأمل أن تسهم مداولات اللجنة الأولى في تنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وأن تساعدنا في القضاء على العقبات التي تقف في طريق ضمان عالم أكثر أمنا وأمانا. وأود أن أختتم بأن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفدنا وتعاونه الكاملين من أجل إنجاح هذه الدورة.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): الوفد الكوبي مسرور، سيدي، برويتكم تترأسون أعمال اللجنة الأولى، ويود أن يهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ويمكنكم أن تعولوا على تأييد كوبا الكامل في عملكم. كما نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، متحدثاً بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل شيلي، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد شهدنا، في السنوات الأخيرة، زيادة في تمويل الخطط الرامية إلى تقويض الحكومات الشرعية وتفاقم التعصب الديني والصراعات من خلال سياسة تغيير الأنظمة التي تدعم المصالح الجيو سياسية للدول الكبرى. وقد جرت تغذية تلك الصراعات من خلال عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة إلى الجهات من غير الدول، واستخدام المرتزقة. وقد شكل كل ذلك انتهاكا صارخا للالتزامات الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

نحن نشهد أزمة اقتصادية عالمية، حيث تم تطبيق وصفات إنقاذ تتضمن خفض الإنفاق العام، مما أدى إلى انخفاض الموارد المتاحة لضمان الحقوق الأساسية للقطاعات الأفقر. في خضم هذا الوضع الدولي، لا تزال النفقات العسكرية العالمية مرتفعة بشكل لا يمكن قبوله أو تبريره، حيث بلغت هذه النفقات حوالي ١,٧٤ تريليون دولار في عام ٢٠١١. ولهذا، فإن كوبا تعيد التأكيد على اقتراحها بتخصيص ما لا يقل عن نصف النفقات العسكرية الحالية لغايات تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية الاقتصادية من خلال صندق خاص تديره الأمم المتحدة.

وبعد مضي ست وستين عاما على دعوة الجمعية العامة في الفقرة ٥ (c) من أول قرار صادر عنها (القرار ١ (I)) إلى ”القضاء على الأسلحة الرئيسية التي يمكن استخدامها في التدمير الشامل“، فإن السلام والأمن الدولي والبشرية لا زالت مهددة في ظل وجود أكثر من ٠٠٠ ٢٠ رأس نووي. من غير المقبول أن يستمر اعتماد الردع النووي كأساس للعقائد العسكرية، التي تواصل إباحة حيازة واستخدام الترسانات النووية. السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام الدول أوأي جهات أخرى للسلاح النووي يتمثل في القضاء النهائي على هذه الأسلحة وحظرها في ظل رقابة دولية صارمة.

لا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بخصوص التفاوض على وضع معاهدة دولية للقضاء على الأسلحة النووية. بل أن هذه الدول تواصل تحسين ترسانتها النووية مما يشكل انتشارا رأسيا لهذا السلاح، وهو أمر تندر مناقشته. علينا أن ندفع باتجاه الاتفاق على خطوات ملموسة تؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها بطريقة ملزمة دون تمييز وشفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ومن المهم أيضا أن نبدأ المفاوضات الدولية بهدف الاستكمال السريع للعمل بشأن المعاهدة التي توفر ضمانات أمنية شاملة وغير مشروطة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يعتبر مساهمة هامة وضرورية في الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ونحن ندعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط دون إبطاء.

كما نعرب عن ارتياحنا للاختتام الناجح للدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ والذي عقد في فيينا في أيار/مايو. وندعو، في هذا الصدد، إلى تحديد الالتزام بعقد الدورة الثانية للجنة التحضيرية في جنيف في عام ٢٠١٣.

قدمت حركة عدم الانحياز اقتراحا ينبغي مناقشته، بخصوص خطة العمل ووضع جدول زمني واضح للخفض التدريجي للأسلحة النووية، بما يفضي إلى إزالتها تماما وحظرها بحلول عام ٢٠٢٥ على الأكثر. ونحن نؤيد الموقف الذي أعادت الحركة تأكيده في مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عُقد مؤخرا في إيران، والذي أكد أن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح.

كما تؤيد كوبا الجهود الرامية إلى تحسين آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة، ولكننا على قناعة بأن الشلل الذي يؤثر على نصيب الأسد من تلك الآلية يعزى في المقام الأول إلى الافتقار

إلى الإرادة السياسية من جانب عدد من الدول لتحقيق تقدم حقيقي، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي. وإذا كان من الضروري تنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، دعونا إذا نعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ودعونا نتوقف عن إعاقة هذه العملية. إن تمكننا من العمل مع جهاز متخصص يشمل بعضويته العالم بأسره مثل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فيه فائدة مشتركة لنا جميعا، لأنه يسمح لنا بالمناقشة المستفيضة للمسائل بالغة الأهمية. ويسرنا أن هيئة نزع السلاح قد توصلت إلى اتفاق بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال الدورة للسنوات الثلاث المقبلة، وأنها قد أدرجت البند المعنون ”توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية “

يضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور أساسي، في إطار آلية نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف للمعاهدات في مجال نزع السلاح. ونأسف لأن المؤتمر لم يتمكن من القيام بعمل موضوعي على مدى أكثر من عقد الآن.

ترى بعض الأطراف أن هذا يرجع إلى أساليب عمله وإلى النظام الداخلي لهذه الهيئة. لا تتفق كوبا مع ذلك الرأي، إذ إن تلك الظاهرة لا تقتصر على تلك الهيئة وحدها.

ويساورنا القلق إزاء الأفكار التي طرحها البعض بغرض تهميش مؤتمر نزع السلاح واللجوء إلى عمليات تفاوضية بديلة من أجل التفاوض على معاهدات نزع السلاح في محافل أخرى. قد يشكل ذلك الأمر خطوة خطيرة إلى الوراء. ونؤكد مجددا أنه لا يزال من مسؤولية الجميع صون مؤتمر نزع السلاح وتعزيزه.

ويجب أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح على وجه السرعة برنامج عمل واسع النطاق ومتوازناً يأخذ في الاعتبار الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح. وترى كوبا أن بوسع المؤتمر أن يتفاوض بصورة متزامنة على معاهدة لحظر الأسلحة النووية وتدميرها، ومعاهدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة توفر ضمانات أمنية فعالة لدولٍ، مثل كوبا، لا تملك أسلحة نووية، ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

يؤيد بلدي الشروع في التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق فعلياً تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ومن شأنها أن تعالج أيضا مسألة المخزونات القائمة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيشكل خطوة إيجابية، لكنها غير كافية إنْ أخفقت في تحديد الخطوات اللاحقة التي يتعين اتخاذها من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

وبالنظر إلى الأولوية المعطاة لنزع السلاح النووي في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فإن تلك المسألة يجب أن تحظى بالأولوية في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. يجب أن يطلق المؤتمر على وجه السرعة مفاوضات على اتفاقية لحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها، وتكديسها واستخدامها تنص على تدمير الأسلحة النووية وتؤدي إلى القضاء عليها كلياً بصورة غير تمييزية وقابلة للتحقق منها، وفقا لجدول زمني محدد.

وتؤكد كوبا مجددا التزامها بالتطبيق الصارم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتدمير ترسانات الأسلحة الكيميائية على نحو تام وقابل للتحقق منه هو أهم مهمة تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولتلك المنظمة أيضا دور مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف، بخاصة أقل البلدان نموا.

يتيح المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فرصة جيدة لإعادة تأكيد المبادئ

والأهداف الأساسية للاتفاقية والحفاظ على التوازن بين ركائزها الأساسية الأربع، وهي التدمير والتحقق والمساعدة والتعاون الدولي.

فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، تؤكد كوبا مجددا أن السبيل الوحيد لتعزيزها وتحسينها هو المفاوضات واعتماد بروتوكول ملزم قانونا من شأنه أن يسد الثغرات التي لا تزال قائمة في ذلك الصك.

هذا العام لاحظ المجتمع الدولي عدم التوصل إلى اتفاق وتوافق في الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة. وستحرص كوبا على مواصلة المناقشات بشأن تلك المسألة، لأننا نعتقد أن النجاح الحقيقي في تلك العملية سوف يتمثل في إنجاز صك يأتي نتاجاً لعملية شاملة وشفافة تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب مواقف وشواغل جميع الدول، ويمكن أن يكون مقبولا لدى جميع الوفود. ذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى معاهدة تتسم بالقوة وبالشمول العالمي، فتكون بالتالي فعالة.

علاوة على ذلك، نحن راضون لأن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه قد اعتمد بتوافق الآراء وثيقته الختامية (A/CONF.192/2012/RC/4، المرفقان الأول والثاني) التي أكدت مجددا على الصلاحية الكاملة لبرنامج العمل بوصفه الصك الأنسب للتصدي لتلك الآفة. وثمة حاجة إلى إحراز تقدم ملموس إضافي من أجل تعزيز وتحسين المساعدة والتعاون الدوليين في ذلك المجال، وهما عنصران نعتبرهما أساسيين لتنفيذ برنامج العمل تنفيذاً فعالاً.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أؤكد مجددا دعم الوفد الكوبي الكامل لكم في عملكم، سيدي الرئيس، ودعمه من أجل كفالة حصيلة ناجحة لعمل هذه اللجنة.

السيدة نيانغ (السنغال) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة الحارة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، مؤكداً في الوقت نفسه دعم وفدنا لكم وتعاونه التام والكامل معكم. وأتقدم بالتهنئة أيضاً لجميع أعضاء المكتب.

تؤيد السنغال البيانين اللذين أدلت بهما نيجيريا وإندونيسيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، على التوالي.

على الرغم من الزخم الإيجابي والحماس المتجدد الناتج عن مفاوضات معاهدة لتجارة الأسلحة، التي جرت في نيويورك في تموز/يوليه، فإن المجتمع الدولي لم يتوصل بعد إلى اتفاق لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية. لا تزال العديد من بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم تعاني مشاكل خطيرة تتعلق بالأمن والاستقرار من جراء التداول غير المشروع في الأسلحة التقليدية. تتيح لنا المفاوضات الفرصة للتوصل إلى صك عالمي قوي ملزم قانونا بشأن الاتجار بالأسلحة. ولو كان هذا الصك موجوداً لأتاح لنا مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، تلك الآفة التي تهدد السلام.

ونأمل أن يكون تمديد الموعد النهائي للمفاوضات الذي طلبته الولايات المتحدة وروسيا وجيزاً، لأننا عازمون على إبرام معاهدة تجارة الأسلحة تلك في أقرب وقت ممكن. ولذلك سيعود الأمر إلى جمعيتنا لتقرر ولتسجل، إن دعت الضرورة، في جدول أعمال الدورة السابعة والستون اعتماد النص الحالي لمشروع معاهدة لتجارة الأسلحة قدمه رئيس المؤتمر (A/CONF.217/CRP.1).

بعد مرور شهر على فشل مؤتمر الأمم المتحدة المعني في إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، لم يتحقق إلا قدر محدود من النجاح في مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع لاتجار غير المشروع بالأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه. فقد انتهي بأن اعتمد بتوافق الآراء ما نرى أنه وثائق ختامية باهتة (A/CONF.192/2012/RC/4، المرفقان الأول والثاني) لم تأخذ في الحسبان بعض الشواغل المحددة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة الذخائر، باعتبارها جزءً لا يتجزأ من تعزيز تنفيذ برنامج العمل.

ومع ذلك، يود وفدنا أن يشيد إشادة حارة بالسفيرة جوي أوغوو، الممثلة الدائمة لنيجيريا، على ما تبذله من جهود دؤوبة بصفتها رئيسة المؤتمر بهدف اعتماد وثيقة ختامية شاملة، قادرة على أن تعكس جميع شواغلنا فيما يتعلق بآفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

علاوة على ذلك، في نيسان/أبريل الماضي، لم تقدم هيئة نزع السلاح، التي افتتحت للتو دورة عمل جديدة مدتها ثلاث سنوات، ولا توصية واحدة، على الرغم من أنها، من خلال اعتماد تقريرها (A/67/42)، قررت أن تقدم إلى الجمعية العامة توصيات فريقيها العاملين الأول والثاني على التوالي، تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، والتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة.

جميع حالات الفشل هذه تثير شواغل جدية، وفي حين تتضاعف التحديات في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح.

منذ الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بمبادرة من الأمين العام، بدأنا نعرف الأسباب الكامنة وراء حالات الفشل هذه. وفي الواقع، فإن تعليق عمل مؤتمر نزع السلاح ناتج من العداوات السياسية التي لا يمكن حلها بإدخال تحسينات على أساليب العمل. ولذلك، فإن وفدنا يدعو الدول الأعضاء إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمة لتهيئة بيئة مؤاتية بما فيه الكفاية تفضي إلى توافق في الآراء من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

في مجال التنفيذ، يرحب بلدي بالإسهام القيم للمنظمات غير الحكومية في هذا الميدان. ونؤكد هنا أن تلك المنظمات ينبغي أن تُمنح مكاناً يليق بها، بما في ذلك أثناء مداولاتنا نفسها.

كما أن الحالة في مجال منع الانتشار وصلت إلى طريق مسدود. فالمعاهدة الجديدة بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، في حين تتوخى فعلا إجراء تخفيض في أجهزة إطلاق القذائف النووية الاستراتيجية، فإنها لا تحد بأي حال من الأحوال من مخزون الرؤوس الحربية الجاهزة للتشغيل. وهي تحافظ على حالة تأهب عالية وبرامج لتحديث الأسلحة، لكنها لا تحسم الخلافات حول الاختلالات بين الدروع المضادة للقذائف والأسلحة التقليدية.

كما أن المناقشات بشأن إجراء تخفيضات جديدة للأسلحة وصلت إلى طريق مسدود بسبب ما أبدته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية من عدم الإحساس بالإلحاحية. واعتبر أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ حقق نجاحا متواضعا، نظرا لأن مآله لم يكن الفشل التام، على نحو ما كان عليه المؤتمر السابق في عام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الانخراط بحسن نية مماثل في العمل من أجل التنفيذ السليم لاستنتاجات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المتعلقة بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢.

كما تعثرت خطى المفاوضات بشأن ركيزة أخرى رئيسية لنزع السلاح ومنع الانتشار، وهي في هذه الحالة إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، بالرغم من إحراز قدر معين من النجاح. وفي الوقت ذاته، نحن بحاجة إلى كفالة ألا تقع في الأيدي الآثمة مخزونات المواد الانشطارية المنتشرة في أماكن مختلف في ٣٢ بلدا، وإلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا السياق، مكن مؤتمر قمة سيول، المنعقد في آذار/مارس الماضي، من قطع التزامات جديدة، وبالتالي أدى إلى تعزيز جهود مكافحة الإرهاب وجهود منع الانتشار، مع الاستفادة من النجاح الذي حققه مؤتمر القمة بشأن الأمن النووي الذي عقد في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، لا بد من المحافظة على الزخم الايجابي الذي نشأ في سيول في مؤتمر القمة النووي المقبل، المقرر عقده في هولندا في عام ٢٠١٤. والأمر الأساسي بالقدر نفسه هو الاعتراف بالحق المشروع للبلدان في الانخراط في البحوث بشأن إنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، في ظل الرقابة الوثيقة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومرة أخرى أناشد جميع الوفود إبداء المرونة والإرادة السياسية خلال هذه الدورة من مفاوضات اللجنة الأولى. ومن جانبي، أود أن أؤكد للجنة مرة أخرى على استعداد وفد بلدي للمشاركة الكاملة والبناءة في جميع أعمالنا.

السيد صاديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أؤكد لكم على الدعم الكامل لوفد بلدي وتعاونه.

إن كازاخستان ملتزمة بزيادة تعزيز السلام والأمن الدوليين ومنح أعلى أولوية للمسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار. نحن ننظر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجز الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومن الأهمية الحيوية أن نكفل عالمية المعاهدة وتنفيذها الكامل، فضلا عن توازن جميع ركائزها الثلاث.

ونحن نرى أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد من عدم استخدامها إطلاقا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مبادرة الرئيس نور سلطان نزاربايف رئيس جمهورية كازاخستان المتعلقة باعتماد إعلان عالمي بشأن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن الاستفادة من تلك الوثيقة واعتمادها سيدل على الالتزام القاطع لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تجاه قضية بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن شأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت أن يساعد عملية نزع السلاح النووي، ولذلك نناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك، وعلى وجه الخصوص الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة. في عام ٢٠٠٩، وبناء على مبادرة كازاخستان، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٥/٦٤، الذي أعلن ٢٩ آب/أغسطس – يوم إغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية – يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية. وفي ذلك اليوم المشهود هذا العام، استضافت كازاخستان، بالتعاون مع الشبكة العالمية لمنظمة برلمانيين من أجل دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، مؤتمرا برلمانيا دوليا معنونا ”الانتقال من حظر التجارب النووية إلى عالم خال من الأسلحة النووية“، عقد في أستانا وسيمي. واعتمد المشاركون في المؤتمر بالإجماع إعلانا يدعو جميع الحكومات والبرلمانيين إلى اتخاذ خطوات ملموسة تهدف إلى دعم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت.

وتشكل اتفاقيتا الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية صكين هامين من صكوك النظام العالمي لمنع الانتشار، وتدعو كازاخستان إلى التنفيذ الكامل والفعال لأحكام الاتفاقيتين. ونحن على اقتناع بأن زيادة تعزيز الآليات الوطنية الرامية إلى تنفيذ كلتا الاتفاقيتين أمر بالغ الأهمية. وأيضا، ينبغي للمنظمات الدولية المختلفة أن تشجع وتساعد في إقامة التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق العالم المختلفة خطوة أساسية نحو بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وبذلت دول وسط آسيا جهودا مشتركة لإضفاء

الطابع المؤسسي على المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، المنشأة بموجب معاهدة سيميبالاتينسك، وهي على استعداد لمواصلة الحوار البناء مع الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن لكفالة التوقيع على البرتوكول المتعلق بالضمانات الأمنية السلبية في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أعرب عن دعمنا القوي لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وينبغي أن يظل عقد مؤتمر بشأن الشرق الأوسط هذا العام في فنلندا، بمشاركة جميع دول المنطقة، محور تركيز المجتمع الدولي.

ووفقا للمبدأ المعترف به عموما المتعلق بالمساواة في الحصول على الطاقة النووية السلمية، قدمت كازاخستان إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية طلبا لاستضافة البنك الدولي لليورانيوم المنخفض التخصيب. سيوفر هذا الحصول المضمون لجميع الدول على الوقود النووي ولن يؤثر بأي حال من الأحوال على الحق المشروع وغير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، شريطة أن تمتثل امتثالا تاما لأحكام هذه المعاهدة وبرتوكولها الإضافي.

ونشيد بأنشطة الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. ومشاركة كازاخستان الفعالة في النظم المتعددة الأطراف لمنع الانتشار ومراقبة الصادرات، بما في ذلك نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وفريق استراليا واتفاق واسينار، تمثل أيضا إسهاما آخر لبلدي في تحقيق هدفنا المشترك.

وأؤكد من جديد أن كازاخستان تنظر إلى مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن كل المطلوب لاستئناف الأعمال الموضوعية للمؤتمر هو توافر الإرادة السياسية. ويحدو كازاخستان أمل صادق في أن تتمكن الدول الأعضاء في المؤتمر من تضييق شقة خلافاتها والشروع في العمل بشأن جدول أعمال المؤتمر.

وتشعر كازاخستان بخيبة الأمل لفشل مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة وتأمل أن نتوصل إلى تفاهم مشترك يمكننا من أن نستكمل في أقرب وقت إبرام معاهدة ملزمة قانونا لمنع النقل غير المسؤول للأسلحة.

إننا، إذ نشعر بقلق عميق حيال الحجم الكبير للتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقل هذه الأسلحة، نشيد بالاختتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحن على استعداد لبذل كل الجهود لتشجيع تنفيذ البرنامج.

وفي الختام، أود أن اشدد على أن وفد بلدنا ملتزم التزاما كاملا بالعمل بهمة مع جميع الدول الأعضاء بغية تعزيز أعمال هذه اللجنة.

السيد أندانجي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة. إنكم تواجهون مهمة عسيرة، ولكني واثق بأنكم ستقودون مداولاتنا باقتدار نحو اختتام ناجح. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء المكتب. وأؤكد لهم على دعم وفد بلدي وتعاونه.

وتؤيد كينيا البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونجتمع مرة أخرى في نيويورك في وقت توقفت آلية نزع السلاح تماما عن العمل تقريبا. وفي السياق المتعلق بالسياسات، فان ذلك أمر لا يدعو إلى التشجيع. وما برحت

هيئة نزع السلاح عاجزة عن التوصل إلى أي توصيات توافقية أو مبادئ توجيهية. وفي غضون ذلك، تستمر حالة الجمود الطويلة الأمد في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وهذا العام، لم عجز المؤتمر عن اعتماد وتنفيذ برنامج للعمل بغية التمكن في استئناف أعماله الموضوعية.

ويشكل عدم إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح مصدرا للإحباط وخيبة أمل كبيرة بالنسبة لكينيا، واعتقد، للعديد من الوفود الأخرى. وبالرغم من جهودنا الرامية إلى النهوض بأهدافنا الجماعية في مجال نزع السلاح، لا سيما القضاء على الأسلحة النووية، لا يزال تحقيق تلك الأهداف يبدو بعيد المنال. وبالرغم من الانتكاس، فان كينيا ملتزمة التزاما كاملا نحو مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف لنزع السلاح في المجتمع الدولي. والأمر كذلك على نحو خاص، نظرا لكون الأسلحة النووية، لا سيما التهديد باستخدامها، تمثل خطرا جسيما على الأمن العالمي. وتعتقد كينيا أن وقف إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية والخفض التدريجي لمخزوناتها حتى التوصل إلى تدميرها الكامل ليس مجرد خيار. ونحن على اقتناع بان نزع السلاح أفضل حماية لنا من أخطار الانتشار النووي.

وتشيد كينيا ببيانات الدعم والاهتمام التي أعربت عنها الشخصيات المرموقة المختلفة في دورة عام ٢٠١٢ لمؤتمر نزع السلاح. ونشيد بالرؤساء المتعاقبين للمؤتمر على مشاوراتهم المكثفة والمستمرة خلال الدورة بهدف التوصل إلى توافق للآراء على برنامج للعمل. وبالرغم من ذلك، وبعد التبصر في الأحداث بعد وقوعها، نعلم ما هي النتائج.

وبعد ١٣ عاما من حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، فان كينيا على اقتناع بان عجز المؤتمر عن بدء المفاوضات ليس له علاقة تذكر بعدم توفر الإرادة السياسية، أو المسائل المؤسسية مثل النظام الداخلي للمؤتمر أو حتى عرقلة دولة عضو وحيدة، كما يزعم البعض. ونعتقد أن السيدة أنجيلا كين، الممثل السامية لشؤون نزع السلاح، حددت المشكلة على نحو مناسب في ملاحظاتها في ختام دورة عام ٢٠١٢ لمؤتمر نزع السلاح، في ١٣ أيلول/سبتمبر. فهي قالت:

”إن حالة الجمود مستمرة واعتقد أن جذورها العميقة تكمن في البيئة السياسية الخارجية لمؤتمر نزع السلاح. ومن الصعب بدء المفاوضات حينما تكون الأولويات السياسية الرئيسية للدول والمصالح المتوخاة في تضارب، لا سيما حينما قد تعكس بعض هذه الخلافات أيضا اعتبارات سياسية محلية.

”ولذلك سيتطلب التغلب على حالة الجمود هذه ما هو أكثر من إجراء إصلاحات داخل مؤتمر نزع السلاح أو مجرد إيجاد مكان جديد للمفاوضات. وسيتطلب التزاما حقيقيا من جانب الدول الأعضاء نحو الاستفادة من المصالح المشتركة – والإقرار بان الدبلوماسية التعاونية المتعددة الأطراف والمركزة على إنشاء قواعد عالمية تتيح إمكانيات لتعزيز المصالح الأمنية الوطنية بصورة أكبر بكثير من المساعدة الذاتية وحدها. وإلى أن نعبر هذا الجسر، من المرجح أن يستمر تركم ”الصدأ“ في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح – ولكن إذا استمر هذا المأزق، ينبغي ألا نلقي باللائمة على الآلية“.

ونحن مقتنعون بان هذا البيان يبلور جوهر المشكلة في مؤتمر نزع السلاح. وبالرغم من أن الممثلة السامية لم توضح بجلاء المسائل القائمة في البيئة السياسية الخارجية للمؤتمر التي تؤثر على مداولاته، لا يساورنا أي شك في أن الهيئة تجري مداولاتها وكأنها في فراغ. ويمكن لحضور دوراتها أن يكون تجربة سريالية تماما.

وسأبرز بإيجاز مسائل يرى وفد بلدي أنها تسهم في حالة الجمود في المؤتمر، لا سيما عجز المؤتمر عن اعتماد برنامج عمل وبدء مفاوضات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي.

أولا، تشكل مسألة إدماج الأسلحة النووية التعبوية وتضمين مبدأ الردع النووي في الاستراتيجيات الدفاعية للدول الحائزة للأسلحة النووية والتحالفات العسكرية عقبة كأداء رئيسية.

ثانيا، ويثير القلق بشكل مماثل، البيانات المتعلقة بالسياسات التي تبرر حيازة الأسلحة النووية والردع النووي وتضفي عليهما الشرعية، بما يخالف الالتزامات والتأكيدات المعلنة. ويثير الانزعاج كون استخدام الأسلحة النووية يناقش باعتباره خيارا. فهو يدل على أن أخطار الحرب النووية لا تتقلص، بل تزداد بشكل كبير.

ويحظر استخدام الأسلحة النووية القانون الدولي التعاهدي والعرفي، بما في ذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨. وهو أيضا ينتهك قرارات الجمعية العامة التي أدانت مرارا وتكرارا استخدامها باعتباره جريمة دولية. وترى كينيا أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها يؤدي إلى نتائج عكسية. فهو يوفر أقوى حوافز للانتشار النووي. وفيما يتعلق بالردع النووي، الذي يهدد فعلا بالإبادة الجماعية، فانه يشكل جريمة. وقررت المحكمة الجنائية الدولية في فتواها بشأن الأسلحة النووية أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية يقوم أو ينهار على نفس الأسس القانونية لاستخدامها الفعلي.

والمسألة الثالثة التي تستدعي قلقنا هي استمرار استحداث جيل جديد من الأسلحة النووية وتحديث مرافق إنتاج الأسلحة ونظم إيصالها وهو أمر مستمر في الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذا يشمل إدخال جيل جديد من القذائف التسيارية الأرضية، وأساطيل جديدة للغواصات المزودة بالأسلحة النووية وقاذفات القنابل الاستراتيجية. ووصل التصعيد المستمر للبرامج إلى مستويات تنذر بالخطر حقا.

إن المسائل التي أبرزتها مسائل موضوعية. فهي تتصل بالبيئة الخارجية لمؤتمر نزع السلاح ولكنها بالرغم من ذلك تؤثر على مداولاته. ولا يمكننا أن نتفاوض إذا لم يتوفر المناخ السياسي والإرادة اللازمان. ونحن جميعا نعلم المسائل. فلنعالجها. ويتعين علينا أن نواجه الواقع وان نتعامل مع العالم كما هو بدلا من محاولة رسمه كما يحلو لنا.

نحن، كبشر، لدينا قدرة هائلة على أن نعيش في الوهم. دعونا لا نصل إلى هذا.

أود الآن أن أتطرق إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كان إبرام المعاهدة قبل ١٤ عاما معلما بارزا. ومع ذلك، هناك مؤشرات قوية جدا وموثقة على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية استأنفت التجارب النووية دون الحرجة. هذا تطور يبعث على القلق البالغ لدينا جميعا. إنه يمكن أن يؤدي إلى استئناف سباق التسلح النووي ويهدد بكارثة على الصعيد العالمي. من الواضح أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد لا تكون، في نهاية المطاف، شاملة بما فيه الكفاية.

وفي ما يتعلق بمسألة الأسلحة التقليدية، التي نعلق عليها أهمية كبيرة، ترحب كينيا باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بتوافق الآراء (A/CONF.192/2012/RC/4، المرفقان الأول والثاني). نعتقد أن هذا عزز الدور الرئيسي لبرنامج العمل في تنفيذ التدابير العملية لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تذكر اللجنة أنه في تموز/يوليه، بعد أيام من المفاوضات وبعد قطع شوط طويل، لم نتمكن من قطع الشوط الإضافي لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. وبالرغم من أننا شعرنا بخيبة أمل إزاء عدم التوصل إلى نتيجة، إلا أننا مصممون على الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن صوب اعتماد معاهدة قوية وفعالة لتجارة الأسلحة. إن الدعم للمضي قدما

في العملية هائل والمشاورات جارية. تؤيد كينيا تأييدا تاما مشروع القرار، الذي سيعرض في وقت لاحق هذا الشهر، بهدف إحياء المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة. ونناشد الدول الأعضاء إبداء المرونة والتراضي بشأن هذه المسألة.

أخيرا، تحث كينيا جميع الوفود على تكريس نفسها لتحقيق تقدم حقيقي وملموس في نزع السلاح المتعدد الأطراف. يتعين علينا تهيئة البيئة السياسية المواتية للتصدي بفعالية لتحديات نزع السلاح. ينبغي أن نتمكن من مراعاة شواغل بعضنا البعض في سعينا المشترك لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد اليافعي (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني في البداية، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. وإننا على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستساهم في إنجاح مداولاتنا الرامية إلى تقريب تصوراتنا في ما يتصل بمسائل نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق. ونشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على البيان المفيد الذي أدلى به في بداية عمل هذه اللجنة.

ولا يفوتني أن أعرب عن تأييد بلدي لما تضمنه البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم المجموعة العربية بشأن مواضيع البنود المطروحة في إطار عمل هذه اللجنة.

إننا وإذ نعتبر عمل اللجنة الأولى جزءا هاما من آلية نزع السلاح على الصعيد العالمي، نشدد في مستهل عملها هذا العام على أهمية تعزيز أعمالها، بما في ذلك إبداء جميع الدول للإرادة السياسة الجادة والمرونة الكافية في المناقشات التي ستتناولها، وبما يكفل تلبيتها للدعوات المتزايدة إلى تنشيط مفاوضات نزع السلاح والنهوض بمعاييرها المتعددة، ذلك في وقت لا يزال عالمنا يشهد فيه بؤرا ساخنة وصراعات إقليمية عززتها عمليات التسلح بأنواعه.

يساور دولة الإمارات العربية المتحدة القلق إزاء عدم إحراز المجتمع الدولي حتى الآن لأي تقدم حقيقي ولو بسيط في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وإننا نحث على استكمال المشاورات الدولية المشجعة التي عقدت العام الماضي حول كيفية تنشيط آلية نزع السلاح وسبل تنفيذ الالتزامات والاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين المبرمة خلال مؤتمري قمة الأمن النووي اللذين عقدا في واشنطن وسيول.

ونؤكد على أن تعزيز عالمية وشمولية معاهدات نزع السلاح المعنية بأسلحة الدمار الشامل يستدعي من جميع الدول، بلا استثناء، الوفاء بالتزاماتها بموجب بنود هذه المعاهدات، وأن تعمل الدول غير الأطراف فيها أيضا على الانضمام إليها في أسرع وقت ممكن من دون شروط مسبقة.

إننا وإذ نؤمن بأن التقدم في مجال نزع السلاح النووي يعوقه بشكل خاص عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح في جنيف حتى الآن على الاتفاق على برنامج عمل شامل يتيح استئناف عمله بشأن المسائل الرئيسية المعروضة عليه، بما في ذلك تنشيط المفاوضات الدولية المعنية بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى كخطوة أولية ملحة. لذلك نحث الدول الأعضاء على تسوية الخلافات بشأن بنود جدول أعمال هذا المؤتمر، ليتمكن من معالجة جميع الجوانب المختلفة المتعلقة بمسائل نزع السلاح، وبالأخص النووي منه.

ونؤكد أن القضاء التام على التهديدات والمخاطر الكارثية التي قد تسببها هذه الأنواع من الأسلحة يتطلب تفعيل المفاوضات فيما بين الدول النووية بشأن سبل تخفيض حجم ترساناتها وانتهاجها لسياسيات شاملة ومتوازنة من

تدابير بناء الثقة التي تكفل الوقف التام لكل أعمال تحسين وتطوير ترساناتها النووية المنشورة وغير المنشورة ومنظومات إيصالها. يجب العمل بشكل تدريجي ومنتظم على تخفيضها وإزالتها بشكل تام أو تحويلها للاستخدامات السلمية بصورة شفافة وقابلة للتحقق، وذلك وفقا لإطار زمني محدد بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونشدد على ضرورة تقيد والتزام المجتمع الدولي بتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وبالمبادئ المتفق عليها في إطار المعاهدات والترتيبات الدولية ذات الصلة، وبما يكفل تحقيق تطلعات عدم الانتشار الرأسي والأفقي، ذلك بالتوازي والتزامن مع تطلعات نزع السلاح الاستراتيجي، وفي مقدمتها السلاح النووي.

وندعو في هذا الخصوص، إلى ضرورة إصدار أداة إلزامية تكفل توفير كافة الضمانات اللازمة والكفيلة بعدم استخدام الترسانات النووية القائمة، لدى بعض الدول، أو التهديد باستخدامها ضد أي من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تنتهج سياسة وطنية راسخة شملت انضمامها إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥. وأيضا تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ٢٠٠٠، وتوقيعها على اتفاقية الضمانات الشاملة لعام ٢٠٠٣، واعتمادها للبروتوكول الإضافي لعام ٢٠١٠.

كما شاركت بفعالية في أغلب الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية والمتعددة الأطراف الأخرى المبذولة، بما فيها مجموعة بلدان مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، الهادفة إلى دعم مساعي بناء الثقة في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وتعزيز عالمية معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة. وإننا إذ نعيد التزامنا بالتعاون مع كافة المساعي المبذولة لمعالجة القضايا المشتركة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، لتجنيب العالم أية مخاطر، نتطلع لإيجاد تسوية سلمية ودائمة، لملفي الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النوويين، بما يحول دون وقوع المزيد من التوترات والمواجهات الجديدة في العالم. كما ندعو إلى مضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى إخضاع كامل المنشآت النووية الإسرائيلية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحمل إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أسوة بدول المنطقة، وذلك تنفيذا لجملة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وكذلك القرارات الأخرى الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما فيها القرار الصادر عن المؤتمر السادس لعام ٢٠٠٠، لمراجعة معاهدة عدم الانتشار، ونأمل أيضا في هذا السياق في أن تتكلل جهود أعمال مؤتمر الشرق الأوسط المزمع عقده في فنلندا في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم بالنجاح.

من منطلق إيماننا بالحق المشروع للدول في المشاركة وبدون تمييز في بحوث الطاقة النووية، وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية وفي إطار السقف المحدد وفق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ندعو الدول النووية إلى دعم حاجة الدول النامية من المواد والتجهيزات العلمية والتكنولوجية النووية، المخصصة لأغراض الاستخدام الإنمائي السلمي ونؤكد في هذا الإطار استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة الرامية إلى تطوير برنامجها النووي المخصص للاستخدام السلمي بما في ذلك، تلبية احتياجاتها المستقبلية المتنامية من الطاقة، وذلك في إطار ضمانات وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية معتمدة في ذلك على أعلى معايير الشفافية والسلامة والأمن النووي وعدم الانتشار. وبالتعاون الكامل معها ومع الدول الصديقة المسؤولة ذات الخبرة الواسعة في هذا المجال، من أجل الإسهام في تقليل مخاوف المجتمع الدولي جراء عدم الانتشار، والتأكيد

بأنه يمكن اعتماد الطاقة النووية السلمية بطرق عالية الشفافية ومؤمنة ومسؤولة وآمنة.

إن الإمارات العربية المتحدة، إذ تعرب عن خيبة أملها جراء عدم توصل المجتمع الدولي مؤخرا إلى اتفاق بشأن معاهدة تنظيم تجارة الأسلحة، تؤكد أهمية مواصلة المفاوضات بشأن هذه المسألة، من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة يمكن البناء عليها وعلى العمل الشاق الذي تم خلال مؤتمر صياغة الاتفاقية في شهر تموز/يوليه الماضي.

كما ترحب أيضا بالنتيجة المرضية التي توصلت إليها الدول الأعضاء في نيويورك بتوافق الآراء، حول الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2012/RC/4، المرفق الأول). إن بلدي يتطلع إلى تحقيق تعاون دولي في اتجاه بلوغ أهداف برنامج العمل هذا، حيث أن التنسيق والتعاون الدوليين فيما بين الدول الأعضاء وكذلك توفير المساعدة الدولية للدول التي تحتاج إليها بغية الوصول إلى النتائج المرجوة فيما يخص تحقيق نتائج البرنامج التي هي الضمان لتنفيذ البرنامج بشكل أكثر عملية فيما يخص كبح جماح التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وختاما، نأمل في أن تؤدي مداولتنا في هذه اللجنة إلى توافق يسهم في تعزيز وتطوير أعمالها الهادفة إلى تحقيق تطلعات شعوبنا نحو الأمن والسلم والتنمية والاستقرارين الإقليمي والدولي.

السيد السلال (اليمن): يسرني أن أتقدم بالتهنئة الصادقة على رئاستكم أعمال اللجنة الأولى ونؤكد ثقتنا الكاملة في أن خبرتكم وباقي أعضاء المكتب الموقر، سوف تسهم في نجاح أعمال هذه اللجنة، في اتجاه تحقيق النتائج المرجوة متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه مندوب جمهورية مصر العربية الدائم بالنيابة عن المجموعة العربية، وكذلك البيان الذي ألقاه المندوب الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة دعم الانحياز.

ويود التأكيد بأن الجمهورية اليمنية تؤمن إيمانا عميقا، بأهداف ومقاصد نزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية وتؤمن بأن العمل الجماعي المتعدد الأطراف وتكريس مبدأ الحوار والشفافية وبناء الثقة بين الدول، وتوفير الإرادة السياسية،هو السبيل الأمثل لنزع السلاح التام والشامل والحد من انتشاره وإيجاد عالم يسوده السلم والوئام والاستقرار.

يعرب وفد بلادي عن قلقه إزاء الوضع الحالي والمعقد في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الإطار يدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل كسر الجمود في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وتفعيل تلك الجهود نحو خطوات عملية ملموسة بحيث تشكل فرصة مواتية بهدف تحقيق تقدم على الأجندة الدولية لنزع السلاح الشامل ومنع انتشار الأسلحة النووية.

لقد تبنت الجمهورية العربية اليمنية مواقف ثابتة إزاء قضايا نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع الانتشار النووي. وتنفيذا للالتزام السياسي للجمهورية العربية اليمنية تجاه مسائل نزع السلاح، وانطلاقا من إيمانها القوي بأهمية السلم والأمن الدوليين، فقد قامت بالمصادقة والانضمام إلى عدد من المعاهدات والاتفاقات الدولية في مجال نزع السلاح. وستظل بلادي ملتزمة تماما بتعهداتها الدولية عملا بأحكام هذه المعاهدات والاتفاقات.

وتؤكد بلادي مجددا على موقفها الثابت تجاه القضاء الكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والحد من انتشارها. وترحب بجهود ومساعي الأمين العام للأمم المتحدة في هذا المجال. كما تحرص بلادي على

عدم انتشار هذه الأسلحة أو مرور مكوناتها عبر حدودها. وقد أنشئت لهذا الغرض لجان وطنية بالإضافة إلى إصدار التشريعات ذات الصلة، التي تنص على حظر هذه الأسلحة ومعاقبة من يمارس تلك الأنشطة المحظورة.

ونجدد دعوتنا أيضا إلى جميع الدول التي تمتلك ترسانات نووية إلى العمل بشكل جدي على القضاء التام على هذه الترسانات والانتقال إلى وضع آليات تعنى بنزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والحيلولة دون انتشارها. كما نؤكد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث تسعى بلادي إلى تطوير علاقاتها مع اللجنة التحضيرية للمعاهدة، وقامت مؤخرا بتعيين نقطة اتصال وطنية مع اللجنة التحضيرية، ونأمل في الحصول على جوانب الدعم التقني اللازم لتحسين عمل هذا المركز، بما يجعله يرتبط بالمركز الدولي للمعلومات التابع للجنة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار وقد انضمت إليها بلادي بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص. إلا أن استمرار السياسة النووية الإسرائيلية سيدفع بالمنطقة إلى سباق تسلح، ويعرّض أمنها واستقرارها للخطر. كما أن الصمت الدولي على البرنامج النووي الإسرائيلي جعلها تتمادى في تحديها للمجتمع الدولي حيث أن استمرار إسرائيل وإصرارها على رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي يشكلان تهديدا صارخا لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

كما نؤكد على ضرورة إخضاع المرافق النووية في الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشدد هنا مجددا على ضرورة إخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشامل للوكالة.

اتخذت الجمهورية اليمنية جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تنفيذا لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، من خلال العمل على تشكيل هيئة تنسيق وطنية تعنى بتنسيق السياسات المتبعة بشأن هذه الأسلحة والأنشطة المتصلة بها، ولكي تكون نقطة اتصال وطنية بشأن المسائل المتعلقة بالاتجار غير المشروع بها، بالإضافة إلى إصدار عدد من التشريعات التي تعد الإطار القانوني للتعامل مع قضايا مكافحة الاتجار بهذه الأسلحة. وإدراكا منها لحجم ومخاطر هذه الظاهرة، فقد قامت حكومة بلادي بتقديم مشروع قانون معروض أمام مجلس النواب لإقراره، ينص على تنظيم حمل السلاح في إطار قانوني ومنع حمل السلاح في العواصم والمدن الرئيسية ومصادرة الأسلحة غير المرخص بها، والعمل على اجتثاث هذه الظاهرة بشكل نهائي والتي تتطلب مضاعفة الجهد الدولي المساند للجهد الوطني وتعزيزه.

كما نؤكد مجدد على محورية برنامج عمل الأمم المتحدة، وأهمية تعزيز القدرات الوطنية لترقى إلى التنفيذ الشامل والأمثل لتدابير هذا البرنامج، بالإضافة إلى الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وفي هذا السياق نعرب عن الترحيب بالتوصل إلى اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه. (المرفقان الأول والثاني A/CONF.192/2012/RC/4)،.

إن حكومة بلادي تطالب مجددا ببذل المزيد من الجهود واتخاذ تدابير عملية ملموسة للتعاطي مع ظاهرة الاتجار غير

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تؤثر سلبا على الأمن والسلم الاجتماعيين للعديد من المجتمعات وتسهل عملية وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات والمنظمات الإرهابية، أو تلك المرتبطة بالجرائم المنظمة العابرة للحدود، أو تلك الجماعات الخارجة عن القانون، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الاستقرار وتعطيل جهود التنمية وتكريس ظاهرة الفقر واتساع نطاق دائرة العنف وعدم الاستقرار. وتتجاوز تأثيراتها السلبية الأبعاد الوطنية والإقليمية. ويؤيد وفد بلادي الجهود الدولية الرامية إلى وضع صك قانوني ملزم يضع المعايير الدولية للحد من ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعمل على توفير رقابة دولية فعالة بهدف مكافحة واستئصال ظاهرة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

كما يؤكد وفد بلدي بأن أي جهد معني بإبرام معاهدة محتملة بشأن تجارة الأسلحة التقليدية ينبغي أن يكون في إطار نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. وأن تكون تلك المعاهدة متوازنة وأن يتم اعتمادها بتوافق الآراء، بدون توظيفها لأي أغراض سياسية.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية سيسهم بشكل فعال في تعزيز منظومة عدم الانتشار. ونشدد على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الأخرى كخطوة رئيسية نحو تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتثال الكامل لكل أحكام هذه المعاهدة بدون استثناء. والعمل على تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ (NPT/CONF.1995/32 (PartI))، المرفق)، الذي لم يشهد على مدار ١٧ عاما أي جهد حقيقي لتنفيذه، برغم كونه إحدى الركائز الأساسية لصفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة. كما نطالب بتنفيذ الخطوات العملية المتفق عليها في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط (انظر NPT/CONF.2010/50 VOL.I).

ونرحب الخطوات الأولية للتحضير للمؤتمر، وندعو للعمل على تعبئة الجهود الدولية والإقليمية لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بمشاركة كل الأطراف. والبدء في الخطوات العملية لتحقيق هذا الهدف.

نؤكد على أهمية احترام خيارات الدول الأعضاء في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والعمل على اتباع نهج الشفافية والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال. والحد من وضع عقبات في سعي الدول الأعضاء لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية. ويجب على الدول المتقدمة تيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وتقديم المساعدات الفنية إلى تلك البلدان اتساقا مع ما تكفله معاهدة عدم الانتشار.

وختاما، يؤكد وفد الجمهورية اليمنية تطلعه للتعاون معكم ومع الوفود المشاركة كافة لتحقيق طفرة حقيقية في نتائج أعمال هذه اللجنة لجهة نزع السلاح العام والشامل وضمان أمن شعوبنا كافة، ودعم الاستقرار والسلم والأمن في العالم أجمع.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): بداية، يطيب لوفد المملكة العربية السعودية أن يتقدم لأخي وصديق سعادة المندوب الدائم لجمهورية إندونيسيا الشقيقة بخالص التهنئة وأطيب الأمنيات على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى لهذه الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. إننا على ثقة بأنكم وبما لديكم من خبرات وقدرات متميزة، ستتمكنون من السير قدما نحو إنجاح أعمال الدورة الحالية. ونتقدم كذلك بالتهنئة إلى باقي أعضاء المكتب الموقرين.

ويؤيد وفد بلدي ما تضمنه بيان المجموعة العربية وبيان بلدان حركة عدم الانحياز.

إن المملكة العربية السعودية، ومن منطلق كونها دولة مؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، ومن أوائل الموقعين على ميثاقها، حرصت دوما على المشاركة في كل جهد ومسعى من شأنه أن يسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويرتقي بأداء هذه الهيئة الدولية ويقربها أكثر نحو الأهداف والغايات النبيلة التي نص عليها ميثاقها. ونتطلع جميعا لبلوغها وإدراكها. إننا ما زلنا عند اعتقادنا الراسخ أن قدرة الأمم المتحدة على القيام بمهامها، ترتبط أساسا بمدى توافر الإرادة السياسية لأعضائها لوضع تلك المبادئ موضع التنفيذ الفعلي. وما يستدعيه الأمر من تحديث وتطوير للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لجعلها أكثر تمثيلا وملاءمة للمستجدات والمتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية على امتداد الحقبة المنصرمة من تاريخها.

إن العالم يواجه اليوم أزمات دولية مختلفة، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد تحولات جذرية، وتواجه تحديات تتطلب تضافر جميع الجهود للحيلولة دون خروج الأمر عن نطاق السيطرة. ولا يمكن معالجة ذلك بفعالية بدون عمل دولي منسق وشراكة حقيقية. ذلك أنه لن يكون بإمكان أي دولة مواجهة هذه الأزمات منفردة. فالتحديات التي تواجهنا عالمية وكذلك يجب أن تكون الحلول عالمية.

لذا، فإن المملكة العربية السعودية تعرب عن اعتقادها بأن الضمانة الأمنية التي تقرها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي ضمانة مفقودة في الشرق الأوسط، طالما استمرت إسرائيل في رفض الانضمام إلى المعاهدة، وإخضاع جميع منشآتها النووية لرقابة نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. حيث استمرت إسرائيل وبحجج مختلفة في رفض الانضمام للمعاهدة، متجاهلة نداءات المجتمع الدولي، مما أسهم في زيادة عوامل التوتر في الشرق الأوسط. ولذلك، فإن المملكة العربية السعودية تعتقد أنه من المفيد لمعاهدة منع الانتشار ألا تشعر بعض الدول بالقلق أو الشك في حكمة قبولها للتمديد المتواصل للمعاهدة، أو حتى انضمامها لها، وهو شعور يتزايد مادامت إسرائيل لم توقع على المعاهدة. ومن ناحية أخرى، تقع على الدول الكبرى الحائزة على الأسلحة النووية المسؤولية الكبرى في إعادة الثقة بمعاهدة عدم الانتشار وإزالة التحديات والعقبات التي تعرقل تنفيذ المعاهدة.

إن المملكة العربية السعودية تجدد تأكيدها على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتدعو المملكة العربية السعودية جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى العمل على التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ ((NPT/CONF.1995/32 (PartI)، المرفق) وتأييد المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ بشأن الخطوات العملية التي يجب اتخاذها لتنفيذ مؤتمر ١٩٩٥ بما في ذلك عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول المنطقة.

وتدعو المملكة العربية السعودية جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى العمل على التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، وأيده المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بشأن الخطوات العملية التي يجب اتخاذها لتنفيذ قرار مؤتمر ١٩٩٥ بما في ذلك عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول المنطقة بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وندعو الأمين العام للأمم المتحدة والدول المتبنية لقرار ١٩٩٥ بالتشاور الوثيق والتعاون مع دول المنطقة والقيام بكل الاستعدادات اللازمة لعقد مؤتمر ٢٠١٢. وترحب في هذا الإطار بجهود الميسر، السفير ياكو لايفا، وتشكر حكومة فنلندا

على استضافة المؤتمر في هلسنكي. وتأمل أن تستجيب جميع الأطراف للدعوة الموجهة إليها للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر.

تشكل أزمة الملف النووي الإيراني أحد أهم التحديات على الأمن والسلم الدوليين، وعلى أمن واستقرار منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص. ومن هذا المنطلق يدعم بلدي الجهود القائمة لمجموعة ٥ زائداً واحداً لحل هذه الأزمة بالطرق السلمية وتدعو إلى استمرار هذه الجهود، وعلى النحو الذي يكفل لإيران ولجميع دول المنطقة حق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها. كما نطالب جمهورية إيران الإسلامية بالاستجابة لهذه الجهود وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون مع الوكالة الدولية والسماح لمفتشيها بمراقبة منشآتها النووية لوضع نهاية لهذه الأزمة. وتعتبر المملكة العربية السعودية أن حق جميع الدول في الحصول على التقنية النووية وتوظيفها للأغراض السلمية هو حق أصيل لها.

لا يفوتني اليوم أن أقدر الجهود التي يبذلها مجلس الأمن، وخاصة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لمراقبة ومنع تقديم الدعم بأي وسيلة من الوسائل إلى الجهات من غير الدول في استحداث أو امتلاك أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، ونظم إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة والنظم أو صنعها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. ونؤكد في هذا الشأن على أهمية تطبيق القرار ذاته للحد من وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية، والعمل على تشديد الحراسة على موفري الخدمات النووية للتأكد من عدم إمدادهم لجهات غير شرعية بالمواد أو التنقية النووية.

لقد أظهر بلدي في أكثر من مناسبة تفاعله السريع مع كل ما يدعو إلى تحقيق السلم والاستقرار الدوليين، حيث قدمت تقريرها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتبرعت في هذا العام بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار لدعم أعمال اللجنة، كما وقعت على اتفاق الضمانات وبروتوكول الكميات الصغيرة المرفق به عام ٢٠٠٥، وصادقت على الاتفاق الذي دخل حيز النفاذ في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٩.

وأؤكد في الختام أن المملكة العربية السعودية ستكون دائماً في طليعة كل جهد دولي يهدف إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين وإلى بلوغ ما نصبو إليه جميعاً من أمن واستقرار ورخاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لممارسة حق الرد.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في إطار ممارسة حقه في الرد، البيان الذي أدلى به الوفد الياباني بهدف تضليل الرأي العام من خلال تشويه الحقائق بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

يود وفد بلدي أن يوضح ويؤكد مجددا موقفه الثابت من المسائل التالية. أولا، المسألة النووية ومسألة القذائف في شبه الجزيرة الكورية نتاج سياسة الولايات المتحدة الأمريكية العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد اعتبرت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدوا منذ يوم إنشائها، ورفضت الاعتراف بسيادتها. وحددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هدفا للضربات الاستباقية وجزءاً من محور الشر. وظلت تهدد بأسلحتها النووية وجود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسه منذ أكثر من نصف قرن، وما برحت تزيد من تحركاتها المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهدف نهائي يتمثل في الإطاحة بنظامها السياسي.

وتجلى مثال نموذجي على ذلك حين قامت قوات الولايات المتحدة المتمركزة في كوريا الجنوبية مؤخرا بإطلاق الذخيرة الحية على علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يمثل رمز سيادتها. تمتلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسلحة

نووية بغرض ردع الولايات المتحدة عن شن هجوم نووي عليها، والدفاع عن سيادتها. فلو لم تهدد الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأسلحتها النووية، لما نشأت المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية أصلاً.

ثانيا، برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتخصيب اليورانيوم يهدف حصرا لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهو حق غير قابل للتصرف تتمتع به جميع الدول. فيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعترف بها مطلقاً، وقد رفضتها بالفعل رفضاً تاما لأنها نتاج الاستعلاء والتعسف والمعايير المزدوجة في مجلس الأمن، حيث تقود الولايات المتحدة حملة التشهير والضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كان ينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى لمسألة التهديدات النووية العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدلا من التزامه الصمت على المناورات الحربية الواسعة النطاق التي تقوم بها الولايات المتحدة سنويا في كوريا الجنوبية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ذكر ممثل اليابان الحاجة إلى الامتثال للبيان المشترك الصادر عام ٢٠٠٥ عن المحادثات السداسية الأطراف. تود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تسجل في المحضر فهمها، أو بالأحرى فهم جميع الأطراف الستة المعنية، على النحو المنصوص عليه في البيان المشترك الصادر عام ٢٠٠٥ عن المحادثات السداسية الأطراف، أن لكل طرف من الأطراف حصة متساوية من الالتزامات التي يتعين الوفاء بها، وأن جميع الأطراف موافقون على اتخاذ خطوات منسقة ترمي إلى نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، تمشيا مع مبدئي الالتزام مقابل الالتزام والخطوة مقابل الخطوة.

الاعتقاد القائل بأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية يتوقف على تعهد أحادي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن الأسلحة النووية هو اعتقاد بيِّن الخطأ. البيان المشترك يدعو إلى تسوية منسقة لمسائل نزع السلاح النووي، وتطبيع العلاقات، وتعويض الطاقة، وإنشاء نظام لحفظ السلام. الأمر المهم هنا هو التعهد المشترك من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بالعيش معاً في سلام واتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيع العلاقات. اليابان هي الطرف الوحيد الذي لم يفِ بالتزاماته بموجب الاتفاق السداسي الأطراف، مما شكل عقبة عرقلت التنفيذ المنسق للاتفاقات.

ثالثا، لا يحق لليابان أن تتكلم عن خطر الانتشار النووي، لأنه ما من أحد يشكل تهديداً بالانتشار النووي في المنطقة أكثر مما تفعل اليابان. فهي لا تتكلم عن مبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة إلا خداعاً.

إن اليابان تحت المظلة النووية للولايات المتحدة. وقعت اليابان والولايات المتحدة ميثاقاً نووياً في الستينات تستطيع بموجبه الغواصات النووية وحاملات الطائرات التابعة للولايات المتحدة دخول المياه الإقليمية لليابان بحرية. يكدس البلوتونيوم في اليابان، بكمية تزيد على ٤٠ طنا. واليابان مستعدة لإنتاج الأسلحة النووية في غضون مهلة قصيرة، حيث تملك المواد والدراية الفنية اللازمة لصنعها. ولا يتردد السياسيون في اليابان في التكلم بصراحة عن الدعوة إلى تسليح البلد نووياً. ويبين الواقع بوضوح أن اليابان هي من يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن في شمال شرق آسيا والمنطقة ككل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان الذي طلب الكلام في ممارسة لحق الرد.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود ممارسة حق الرد على المزاعم الباطلة التي أطلقها للتو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولا، يظل التزام حكومة اليابان بالمبادئ اللانووية الثلاثة – وهي، عدم حيازة الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وعدم السماح بدخولها إلى اليابان – دون تغيير، وتصميم اليابان على العمل من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بغية تحقيق عالم خال من هذه الأسلحة، تصميم لا يتزعزع.

ثانيا، تتبع اليابان سياسة ذات توجه دفاعي محض، وعليه لا تستهدف المناورات التي تجريها قواتنا للدفاع الذاتي أي بلد أو منطقة. وعلاوة على ذلك، فإن منظومة القذائف التسيارية الدفاعية التي قررت اليابان إدخالها منظومة دفاعية محضة ولا تشكل تهديدا لأي بلد أو المنطقة المحيطة باليابان.

ثالثا، ليس هناك دليل على أن حكومة اليابان سبق أن سمحت بإدخال أسلحة نووية من جانب الولايات المتحدة إلى الأراضي اليابانية، استنادا إلى السياسة النووية للولايات المتحدة المعلنة حتى الآن، من قبيل إعلان عام ١٩٩١ القائل بأن تقدير حكومة اليابان هو أنه لا يوجد حاليا أي إدخال للأسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة، بما في ذلك دخول السفن و/أو الطائرات إلى الموانئ أو الهبوط في الأراضي اليابانية أو عبورها. وأكرر هنا أن اليابان ما برحت تتبع سياسة الالتزام بالمبادئ اللانووية الثلاثة.

رابعاً، تتقيد اليابان بشدة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتزامات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أكدت على استخدامات اليابان السلمية للطاقة النووية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تؤكد في استنتاجاتها السنوية أن جميع المواد النووية في اليابان ظلت تستخدم في الأنشطة السلمية. وعلاوة على ذلك، وفوق التزاماتنا القانونية، ووفقاً لتدابير الشفافية الدولية، تقدم اليابان تقارير منتظمة عن حجم مخزونات البلوتونيوم لديها وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة البلوتونيوم، وكان آخرها في ١٧ أيلول/سبتمبر.

أخيرا، في ما يتعلق باستئناف المحادثات السداسية الأطراف، يجب تذكير المجتمع الدولي بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي من استمر في تطوير برنامجه النووي والمتعلق بالقذائف، بما في ذلك برنامج تخصيب اليورانيوم، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والبيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن المحادثات السداسية الأطراف. من الضروري أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراءات ملموسة لتبرهن على التزامها الحقيقي بنزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه حتى يتسنى استئناف المحادثات السداسية الأطراف. وبناء عليه، تحث جمهورية كوريا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ هذه الإجراءات الملموسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي طلب الكلمة للمرة الثانية في إطار ممارسة حق الرد.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أدلى الوفد الياباني مرة أخرى بملاحظات استفزازية. إن اليابان سرطان في شمال شرق آسيا يعرض للخطر السلام والاستقرار الإقليميين. تواصل قوات الدفاع الذاتي اليابانية تسليح نفسها بالأعتدة العسكرية المتطورة التي تتجاوز نطاق الدفاع عن الذات. تحيي اليابان حلم التسلح الذي يراودها منذ أمد بعيد. ولديها منازعات إقليمية مع بلدان مجاورة في آسيا. حري باليابان أن تدرك مركزها الآن وتتأدب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.